الأمم المتحدة

A/76/PV.39

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٣٩

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كارناهان (الولايات المتحدة الأمريكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

البند ١٠٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل الجمعية العامة نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال، المعنون "منع الجريمة والعدالة الجنائية"، للاستماع إلى المتكلمين المتبقين في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤).

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أذكر الأعضاء بالمسائل التنظيمية المهمة المتصلة بسير الجلسات العامة. وسيقدم الممثلون البيانات المسجلة سلفا من مقاعدهم الوطنية. ونظرا لضيق الوقت، من المتوقع أن تكون الملاحظات الاستهلالية موجزة. ويمكن للممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين فعليا في قاعة الجمعية الإدلاء بالبيانات من المقاعد الوطنية أو من المنصة. وعلى النحو المبين في القرار ٢٨٣/٧٥، ستقتصر مدة البيانات على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يدلى بها باسم مجموعة من الدول. وفي حالة البيانات المسجلة سلفا، تحتسب الملاحظات الاستهلالية ومدة الفيديو نفسه ضمن الوقت المخصص.

وبالإضافة إلى المحاضر الحرفية للاجتماع الرفيع المستوى، ووفقا للمقرر ٥١١/٧٦، سيعمم رئيس الجمعية العامة، في شكل وثيقة صادرة عن الجمعية، وثيقة تجميعية للبيانات المدلى بها عن طريق بيانات مسجلة سلفا أثناء الاجتماع الرفيع المستوى، والمقدمة إلى الرئيس في موعد أقصاه اليوم الذي يبث فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية، وسترفق هذه البيانات المسجلة سلفا بالمحاضر الحرفية للجلسة. ونود تذكير الأعضاء أيضا بأن الجزء الختامي سيعقد مباشرة بعد الجزء العام من الجلسة العامة في هذه القاعة.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): إن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تشكل في الأرجنتين أداة أساسية لتنفيذ السياسات العامة. وتلتزم الأرجنتين التزاما قويا بمكافحة الجريمة الشاذة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص. ونحن منخرطون على الصعيد المتعدد الأطراف ونعمل على تعزيز السياسات الوطنية لتخليص بلدنا من هذه الجريمة. وما من شك في أن التعاون والتدريب وتبادل المعلومات والممارسات الرشيدة التي تشجعها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة قد مكنت الأرجنتين من تعميق فهمها للمسألة وزودتنا بالأدوات اللازمة للتعامل معها.

وقد عدلت الأرجنتين قانونها المتعلق بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٢ لإنشاء مجلس اتحادي لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومساعدتهم يتمتع بالاستقلال الوظيفي عبر الولايات القضائية والوزارات، فضلا عن لجنة تنفيذية مكلفة بتنفيذ برنامج وطني. وتشجع هذه الهيئات على إنشاء آليات التنسيق فيما بين السلطات الوطنية والإقليمية التي تعتبر ضرورية جدا للتصدي للجريمة المنظمة. وقد خطا بلدنا خطوات كبيرة في مكافحة الاتجار بالأشخاص منذ عام ٢٠٠٢، عندما صدقنا على بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

وتتجسد سياساتنا العامة وأدواتنا المؤسسية في خطتنا لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢٢ لمكافحة هذه الجريمة، وهي أدوات تم وضعها بطريقة تشاركية ومنسقة مع الوزارات الخمس التي تشكل اللجنة التنفيذية، بالتنسيق مع ٤٤ وكالة شريكة. وتشمل الخطة ١٠٠ إجراء مقسمة إلى ثلاثة مجالات استراتيجية، هي: الوقاية والمساعدة والمقاضاة، ومجال شامل هو التعزيز المؤسسي. وعلى سبيل الأولوية، تتركز جهودنا في مكافحة هذه الجريمة عبر الوطنية على العمل على توفير دعم رفيع المستوى للأشخاص المتضررين من جريمة الاتجار، وتمكينهم من الهروب من حالات الاستغلال ووضع خطة حياة تتسم بالاستقلالية والحرية والكرامة. وفي هذا الصدد، تنص الخطة على حصص لإعادة الإدماج في العمل، والحصول على السكن اللائق، وتعزيز خطط الدعم الاقتصادي، والرعاية الصحية الشاملة، والتعويض من خلال الأصول التي تمت مصادرتها من شبكات الاتجار، وإنشاء صندوق استئماني للتصرف في الأصول المصادرة، ضمن إجراءات أخرى.

وعلى الرغم من أوجه التقدم العديدة التي تم إحرازها، فإن التحديات الراهنة في مكافحة هذه الجريمة عبر الوطنية تشمل تعزيز التحقيقات المتعمقة في الجوانب الاقتصادية للشبكات الإجرامية بهدف تفكيك قاعدتها المالية من أجل دفع تعويضات للناجين والقضاء عليها تماما في نهاية المطاف. لقد أنقذت حكومتي أكثر من ٠٠٠ ١٩ ضحية من ضحايا الاتجار الجنسي أو الاتجار باليد العاملة منذ عام ٢٠٠٨، ومن المهم الإشارة إلى أن أكثر الفئات هشاشة هي النساء والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. ولهذا السبب، فإن المادة ٥ من قانون الأرجنتين رقم ٢٦-٤٨٥ بشأن الحماية الشاملة للمرأة تقر بالاتجار بالبشر بوصفه شكلا من أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

وفي السنوات الأخيرة، أحرزت الأرجنتين تقدما كبيرا في أوساط المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويمتلك بلدنا إطارا تنظيميا متطورا، ومجتمع على وعي بهذه المسألة ومحتشد لمواجهة فظاعة هذه الجريمة. ولذلك فإننا ملتزمون بمواصلة العمل للمساعدة في حل هذه المشكلة الخطيرة، التي تضر بحياة الناس وحريتهم وكرامتهم.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): علينا أن نعرف الماضي لكي نفهم الحاضر، وينبغي أن نتعلم من الحاضر من أجل الاستعداد للمستقبل. وبناء على ذلك، أعتقد أن جلسة اليوم تشكل فرصة مناسبة لنا للتفكير.

لا تزال أعداد حالات الاتجار بالأشخاص مرتفعة حتى يومنا هذا. ويستهدف المجرمون أضعف الفئات، ولا سيما النساء والأطفال. وقد أدى مرض فيروس كورونا إلى زيادة نقاط الضعف مع تقليص الموارد والقدرة على الاستجابة، وقد تؤدي مسائل مثل توزيع اللقاحات وتكلفة الهجرة إلى تفاقم المشكلة. إننا بحاجة إلى إعادة تأكيد التزاماتنا وإجراءاتنا السياسية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وإذا كان لنا أن نحقق نتائج ملموسة، فينبغي أن تتوافق استراتيجياتنا مع التحديات المتطورة بل وأن تتوقعها. وأود أن أتشاطر بعض النقاط ذات الصلة.

أولا، يجب أن نعزز التعاون الدولي. فالطابع العابر للحدود للاتجار بالأشخاص يعني أن المشكلة لا يمكن حلها بشكل منعزل. يجب أن نتشاطر أفضل الممارسات وأن نعمل معا لتعزيز قدرتنا على الاستجابة للضحايا ووقف المتجرين المجرمين. ومع بدء تخلصنا من الجائحة، يجب على البلدان أن تكفل ألا تثقل خياراتها من اللقاحات وزيادة تكلفة الهجرة كاهل المهاجرين.

ثانيا، يجب أن نلتزم جانب المرونة والقدرة على التكيف فيما نقدمه من استجابة. إن ٦٠ في المائة من سكان العالم يستخدمون الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يزداد استخدام المتجرين المجرمين لوسائط التواصل الاجتماعي لجذب الضحايا.

وسيكون من الأهمية بمكان استخدام أوجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالحنا من أجل زيادة الوعي بالهجرة الآمنة وضمان الكشف المبكر. كما ينبغي لنا أن نزيد القدرات في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات والحماية للضحايا.

ثالثا، يجب تعزيز الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة. وتزداد أهمية التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. فاتباع نهج يشمل الحكومة والمجتمع بأسرهما سيعزز استراتيجيات الوقاية وإنفاذ القانون والحماية التي تركز على الضحايا. وفي إطار مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، أنشأنا منتدى عملية بالي للحكومات والأعمال التجارية، الذي سيكمل ويدعم الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك من خلال العمل القسري على طول سلسلة التوريد.

إن مسؤوليتنا عن الحماية تتجاوز الأرقام. فسقوط ضحية واحدة إنما هو عدد كبير جدا. إننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا وتعزيز تضامننا. وبهذه الروح، ترحب إندونيسيا بالإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦) بوصفه استراتيجية عملية المنحى للقضاء على هذه الجريمة البشعة.

السيد بحر العلوم (العراق): بداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير البالغين لعقد هذا الاجتماع الهام، والذي يجسد اهتمام المنظمة والدول الأعضاء بموضوع الاتجار بالأشخاص، الذي يتطلب تعاون وتنسيق دوليين. كما نرحب باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

تمثل جريمة الاتجار بالأشخاص جريمة تمس كرامة الإنسان وحريته بأسوأ أشكال الاستغلال. وتأكيدا لالتزامات العراق الدولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٧، فقد سن مجلس النواب العراقي قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٢٨ لعام ٢٠١٢. ومع ذلك، فقد أثبت التطبيق العملي للقانون بعض مواضع الخلل، وبالتالي فإن القانون في طور المراجعة بهدف التحديث والتطوير. كما وضعت الحكومة العراقية الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ والتي تهدف، من بين جملة أمور، إلى معالجة الأهداف الجوهرية لهذه الظاهرة، وتكثيف الجهود لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والفتيات، وتعزيز عمل اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر وكفالة دعمها بالقدر الملائم من الموارد البشرية والتقنية والمالية.

ويجب التنويه بأن مكافحة هذه الجريمة تتطلب جهودا دولية وتعاون الجميع من أجل حفظ الكرامة والإنسانية. وحتى خلال جائحة كوفيد-١٩، بذلت الحكومة العراقية كل الجهود الممكنة لتفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص، وتقديم الجناة للعدالة، وتحديد الضحايا. ويؤكد العراق أهمية دعم ضحايا الاتجار بالأشخاص والاستغلال، وتوفير سبل إنصافهم وسلامتهم، وحماية واحترام حقوق الإنسان لديهم. ويؤكد أنه في الوقت الذي تكفل فيه القوانين العراقية حرية التنقل، إلا أن الوقوع في شبكات الاتجار بالبشر هو أمر خطير. وتعمل حكومة بلدي على تفكيك وملاحقة شبكات الاتجار بالبشر.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي بتضمين فقرات في الإعلان السياسي تؤكد على ضرورة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء عبر توفير التدريب وبناء القدرات للسلطات المعنية.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إنني إذ أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة وإلقاء الضوء على اعتماد الإعلان السياسي بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال القرار ٧/٧٦، أود أن أشدد على أهمية الإعلان، لأنه يتناول واحدة من أقسى الجرائم في العالم اليوم.

إن الاتجار بالبشر يسلب الملايين من الناس كرامتهم ويحدث في جميع المناطق. بعبارة أخرى، إنها مشكلة عالمية يجب على منظمتنا أن تعالجها على سبيل الأولوية. إن الاتجار بالبشر ظاهرة تقترن عموما بالتمييز العنصري والجنساني وغيره من أشكال التمييز، وتتطلب الآن تجديد الإجراءات العالمية وتنشيطها، لأن المصاعب الاقتصادية والنزاعات والطوارئ الصحية والمناخية آخذة في الازدياد وتؤدي لتفاقم مواطن الضعف أمام الاتجار والاستغلال وإساءة المعاملة التي تنطوي عليها هذه الجريمة. والبيانات الواردة من الوكالات المتخصصة كارثية. والنساء والفتيات أشد الفئات تضررا من هذه الجريمة عبر الوطنية. إن الاتجار بالبشر عابر للحدود بطبيعته وينكل بالأشخاص الذين لم يفعلوا شيئا أكثر من الرغبة في مستقبل أفضل في مكان آخر. ولا تعمل شبكات الجريمة المنظمة على سحق تلك الإمكانية فحسب، بل إنها تبني ثرواتها أيضا في كثير من الحالات من خلال الاتجار، لأنه لا يوجد ما يكفي من الآليات لتقديمهم إلى العدالة، مما يؤدي بالتالي إلى إطالة أمد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها ضحايا الاتجار والتهريب.

ولم يعد النهج التقليدي لمكافحة الجريمة كافيا. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية تستخدم التكنولوجيا لاصطياد ضحاياها وإخفاء أرباح هذا النشاط غير المشروع. ويتطلب ذلك أن تستخدم حكوماتنا آليات أكثر فعالية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم. ونعتقد أن التحقيق مع الذين يتاجرون بالأشخاص لاستغلالهم أو للاتجار بالأعضاء ومعاقبتهم لا يمكن أن يعتمدا فقط على شهادات الضحايا أو أسرهم والإجراءات القانونية التي اتخذوها. فيجب أن نعمل على تبادل وسائل التشخيص، وتعزيز آليات التعاون القضائي، وتحديث التشريعات الجنائية.

وتود بوليفيا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بمكافحة هذه الجريمة بحزم. فقد صدقنا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، في عام ٢٠٠١، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠٠٥. ولدينا أيضا قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم أنشأ مجلسا متخصصا يهدف إلى صياغة سياسات وطنية في هذا المجال. وتعكف بوليفيا حاليا على وضع خطة لجمع البيانات عن أجزاء حدودها التي تعتبر الأكثر حساسية بغية تحسين آليات التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، نوقع أيضا اتفاقات مع جيراننا لتوحيد جهودنا مع بلدان منشأ ضحايا الاتجار وعبورهم ومقصدهم، وبالتالي إنشاء آليات للتعاون الثنائي.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالإعلان السياسي الذي اعتمدناه من فورنا، ونعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى الناجين. ولهم منا الاحترام والتزام وفد بلدي بدعم تنفيذ خطة العمل لمكافحة هذه الآفة البشرية.

السيدة أوزغور (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤).

ونشكر رئيس الجمعية العامة، السيد عبد الله شهيد، وفريقه على تنظيم هذه الجلسة، ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيد إنريكي مانالو، ممثل الفلبين، والسيد خوسي ألفونسو بلانكو كوندي، ممثل الجمهورية الدومينيكية، الميسرين المشاركين للإعلان السياسي، الذي اعتمدته الجمعية العامة من خلال القرار ٧/٧٦ في الجزء الافتتاحي أمس (انظر A/76/PV.37).

لا يزال الاتجار بالبشر يشكل تحديا رئيسيا للأمن والتنمية على المستوى العالمي. إنه جريمة خطيرة وجرم كبير في حق كرامة ضحاياه وسلامتهم البدنية والعقلية. وبما يسببه من إزهاق للأرواح وتدمير للأسر، فإنه يشكل أولا وقبل كل شيء انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وقد

استمعنا مباشرة، بعد ظهر أمس، وخلال حلقات النقاش التفاعلية، إلى الخبراء وممثلي المنظمات العاملة في الخطوط الأمامية وجماعات دعم الناجين. وعلى نحو ما أكده العاملون في الميدان، لا يزال الاتجار بالنساء والأطفال يشكل مصدر قلق خاص، لأن هذه الفئات تتأثر بشكل غير متناسب بهذا الشكل الحديث من أشكال الرق. وعلاوة على ذلك، فإن رقمنة الاتجار وما يتصل بذلك من إساءة استخدام متزايدة للتكنولوجيا تجعل الاستجابة الفعالة أكثر إلحاحا. ويشكل وجود إطار قانوني وطني قوي وتنفيذه بفعالية أمرين أساسيين لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. كما أن الجهود المراعية للمنظور الجنساني، فضلا عن النهج التي تركز على الضحايا والناجين، تكتسي هي أيضا أهمية حاسمة.

وتستند سياسة تركيا لمكافحة الاتجار بالبشر إلى ما يسمى بأسلوب العناصر الأربعة، وهي الوقاية والحماية والمقاضاة والشراكة. ومن واقع تجربتنا، تتطلب الوقاية الفعالة تحديد مجالات الاستغلال وتعبئة كل القدرات المؤسسية الممكنة من أجل مكافحة متكاملة. وتشكل لجان التنسيق التركية لمكافحة الاتجار، إلى جانب لجان التنسيق الإقليمية لمكافحة الاتجار، آليات رئيسية تحضرها جميع مؤسسات وضع السياسات في المجالات ذات الصلة، مثل الهجرة والعمالة والتجارة والاستثمار، فضلا عن ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وفيما يتعلق بالحماية، فإن تحديد هوية الضحايا هو نقطة البداية. ويكتسي التعاون مع المنظمات غير الحكومية أهمية خاصة في هذا المجال، إذ أن الضحايا من الفئات الضعيفة يفضلون التواصل مع المنظمات غير الحكومية وليس المؤسسات العامة كملاذ أول. ولذلك، لا يمكن أن تكتمل سلسلة الإخطار إلا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وكمثال على الممارسة الجيدة، يوجد خط هاتفي ساخن مجاني في تركيا منذ عام ٢٠٠٥ من أجل مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

ولتوجيه الانتباه نحو قابلية النساء والفتيات للتعرض للخطر بوجه خاص، تم تخصيص التقرير الوطني السنوي لتركيا لعام ٢٠٢٠ عن الاتجار بالبشر لجميع النساء اللواتي تعرضن للاستغلال. وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في ٣٠ تموز/يوليه، وصلت حملة بعنوان "كن صوتي" تستهدف ضحايا الاتجار بالبشر إلى أكثر من مليون شخص في تركيا. وفيما يتعلق بالمقاضاة، وبالإضافة إلى الضمانات الدستورية الأساسية، فإن جريمة الاتجار بالبشر مشمولة بالتفصيل في قانوننا الجنائي. كما تتضمن مختلف القوانين واللوائح والمراسيم الأخرى أحكاما مفصلة بشأن منع هذه الجريمة ومكافحتها، وكذلك بشأن حماية الضحايا ودعمهم، بغض النظر عن جنسيتهم.

وفيما يتعلق بالشراكات، تدعم تركيا جميع آليات التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر دعما كاملا. ونعطي الأولوية للتنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وتتعاون تركيا تعاونا وثيقا مع الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بمكافحة الاتجار بالبشر ومع فريق الخبراء التابع لمجلس أوروبا المعني بالعمل على مكافحة الاتجار بالبشر. ونشارك أيضا في الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالبشر على الصعيد الإقليمي ولدينا اتفاقات تعاون ثنائية مع عدد من البلدان في منطقتنا.

كما أن تعرض المهاجرين واللاجئين على وجه التحديد للاتجار بالأشخاص يستدعي اهتماما أكبر وتمحيصا أدق. ولا يزال العدد الكبير والمتزايد من الأشخاص المتنقلين الذين هم بالفعل في أوضاع هشة يواجهون مخاطر أكبر من الوقوع ضحية في أيدي المتجرين. ومما يثير القلق أيضا أن المعاملة اللاإنسانية لهؤلاء الأشخاص الضعفاء للغاية، بمن فيهم النساء والأطفال، تبدو، على نحو مخجل، وأنها ممارسة راسخة لدى البعض. فلا يكاد يمر يوم واحد على بحر إيجه، على سبيل المثال، دون ورود صور لخفر السواحل يهاجمون قوارب اللاجئين أو للمسؤولين الذين يضربون أو يطلقون النار على الأشخاص اليائسين ويتركونهم مصابين، أو يحاولون عمدا تفريغ قواربهم أو قلبها أو دفعها بالقوة إلى المياه التركية. وهذه الممارسات ليست وصمة عار على البشرية فحسب، بل إنها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي أيضا. ونحن بحاجة إلى إجراءات أقوى وعملية لوقفها وإلى نهج قائم على المبادئ لحماية حقوق الإنسان للأشخاص الضعفاء المتنقلين، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد اضطلعت حكومة المكسيك بمسؤولياتها على نحو كامل فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في منع ومكافحة الشبكات الإجرامية التي تتربح من الاتجار بالبشر. ونعمل على استعادة حقوق الضحايا والناجين من هذه الجريمة البشعة وضمان وصولهم إلى العدالة. إن الاتجار شكل متطرف من أشكال العنف. فهو يعتدي على الكرامة وحقوق الإنسان ويفسد حرية ضحاياه والناجين منه وقدرتهم على التنمية وسلامتهم البدنية والنفسية.

وترحب المكسيك بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى واعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦). ويسرنا أن الإعلان يعترف لأول مرة بأهمية القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف التي قد يتعرض لها ضحايا الاتجار بالبشر. ونحن ملتزمون بالقضاء على كل أنواع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. كما نرحب باعتراف الإعلان بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وهذان صكان من الصكوك الهامة التي تتطلب التزامات وإجراءات محددة لمنع جريمة الاتجار بالبشر ومكافحتها والقضاء عليها في سياق التنقل البشري. وسنضاعف ما نقدمه من مساعدات للمهاجرين الذين وقعوا ضحايا للاتجار، ولا سيما النساء والفتيات.

وتود حكومة المكسيك أن تغتنم هذه الفرصة لتشاطر خمسة أهداف وطنية ذات أولوية تتماشى مع خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤) والإعلان السياسي المعتمد في هذه الجلسة (انظر A/76/PV.37). وهي الأهداف هي، أولا، التشجيع على إصلاح الإطار التنظيمي المتعلق بالاتجار بالبشر على المستوى الاتحادي؛ ثانيا، التنسيق فيما بين جميع مستويات الحكومة والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية للقضاء على الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني؛ ثالثا، النهوض بالمساعدة وإعادة الإدماج الاجتماعي والتعويضات الشاملة لضحايا الاتجار بالبشر والناجين منه؛ رابعا، تعزيز حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالبشر والضحايا المحتملين له من منظور جنساني واتباع نهج متعدد الجوانب؛ وأخيرا، إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر في السياقات المجتمعية والبلدية وعلى مستوى الولايات وفي السياق الإقليمي والوطني والدولي بهدف تحسين تنفيذ السياسات والإجراءات العامة لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته.

وقد حثت المكسيك ولاياتها على سن قوانين في هذا المجال، فضلا عن التوقيع على قانونها العام بشأن توفير الحماية ضد جرائم الاتجار بالبشر والمعاقبة عليها والقضاء عليها، وبشأن حماية الضحايا ومساعدتهم، وإنشاء مجالس وهيئات ولجان مشتركة بين المؤسسات على مستوى الولايات معنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومكاتب متخصصة للمدعين العامين. كما نعطي الأولوية لتحليل الهياكل المالية والاقتصادية من أجل المكافحة المباشرة للجماعات الإجرامية التي تستفيد من الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة.

وأخيرا، واعترافا بأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته يجب أن يكون جهدا تعدديا وجماعيا، شجعت المكسيك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على زيادة الانخراط والمشاركة في أعمال لجنتها المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر. وهذه الهيئة الجماعية مكلفة بصياغة وتنسيق تنفيذ سياسة الحكومة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز الروابط بين المؤسسات في جميع أنحاء البلد بهدف منع الجرائم المرتبطة به والمعاقبة عليها.

لقد أظهرت حكومة المكسيك التزامها بمكافحة الاتجار بالأشخاص بتحديث تشريعاتها وتعزيز سياستها العامة في هذا المجال، من خلال هذه الإجراءات واعتمادها على التعاون المتعدد الأطراف والتنفيذ الشامل لبروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لمكافحة الاتجار بالبشر.

فهو يتيح لنا فرصة لتقييم التزاماتنا المشتركة واقتراح الحلول المناسبة لهذه المسألة، التي لا تزال تشكل جريمة بشعة ومصدرا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويلاحظ وفد بلدي مع القلق أنه بعد مرور ١١ عاما على اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤)، لم تنجح جهودنا الوطنية والدولية بعد في القضاء على هذه الآفة. ووفقا للأمم المتحدة، فهو ثالث أكثر أشكال الاتجار انتشارا في العالم بعد المخدرات والأسلحة. ومع ذلك يرحب بلدي بالتقدم المحرز، وإن كان مؤقتا، في تنفيذ خطة العمل العالمية. ويشمل ذلك إنشاء أطر مختلفة للتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وتحسين معدل التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز الآليات الوطنية الرامية إلى مكافحة هذا الاتجار بشكل كبير.

وبما أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد أدت إلى تفاقم مواطن الضعف وتوفير أرض خصبة لنمو هذه الظاهرة بأسلوب المافيا، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن نضاعف جهودنا ونوائم ما لدينا من وسائل لمكافحتها. وإذا أردنا إبداء استجابة مناسبة، فإننا بحاجة إلى فهم أفضل لهذا التهديد المتعدد الأوجه، الذي يتغذى على الفساد والهجرة غير النظامية والإرهاب، بين جملة أمور. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز إجراءاتنا على إنشاء أطر قوية يعزز بعضها بعضا تجمع بين الوقاية والحماية والمقاضاة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نواصل تحسين تنسيقنا لهذه الجهود، بما في ذلك مكافحة الاستخدام الإجرامي لأشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أصبحت الأدوات المفضلة للمتجرين. ومن الضروري بنفس القدر معالجة الأسباب الجذرية لهذه الآفة، بما في ذلك النزاعات والإرهاب وآثار تغير المناخ والفقر والبطالة، التي تتضخم بفعل آثار كوفيد-١٩.

وقد جعلت كوت ديفوار من مكافحة الاتجار بالبشر إحدى أولوياتها. ولهذا السبب صدقنا على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقمنا فيما بعد بتكييف إطارنا التشريعي وبذلنا جهودا حثيثة لإذكاء الوعي. وقد اتخذنا خطوات جديدة على الصعيدين التشريعي والمؤسسي، بما في ذلك إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم وعمل الأطفال في عام ٢٠١١؛ وسن قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٦ يتضمن تدابير للوقاية والقمع ومساعدة الضحايا؛ ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى جانب خطة عمل خمسية؛ وإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتخصيص خط هاتفي للمساعدة للإبلاغ عن الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، فإن بلدي، الذي يحبذ اتباع نهج شمولي، أبرم اتفاقات على الصعيدين الثنائي والإقليمي ومع المنظمات الدولية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أننا بحاجة إلى تضافر جهود الجميع إذا أردنا أن ننجح في وضع حد لهذه التجارة الدنيئة بالبشر، التي تشكل تحديا لضميرنا الجماعي.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤).

إن التصدي لمشكلة الاتجار يزداد تعقيدا، نظرا لشبكاتنا التي تسودها العولمة والتقدم السريع في التكنولوجيا والنقل. وقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من تعرض الناس للاتجار، ولا سيما النساء والفتيات. وبالنظر إلى هذه الحالة، ترحب ملديف بالإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦) الذي اعتمد هنا أمس (انظر A/76/PV.37)، وبالرسالة الواضحة التي يبعث بها على لسان المجتمع الدولي بأنه لن يتم التسامح مع الاتجار بالبشر في أي مكان وأننا سنواصل اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على الاتجار بالبشر بجميع مظاهره.

وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-١٩ فرضت العديد من التحديات، فقد ظلت حكومتنا ثابتة في جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر وتنفيذ خطة العمل العالمية. ففي عام ٢٠١٨، صدقنا على قانون بشأن

منع الاتجار بالبشر، وهو قانون يجعل الاتجار جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ عاما. وصدقنا أيضا على تعديلين للقانون بغية مواءمة تعريف الاتجار مع بروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٠ لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وقد وضعنا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار وأنشأنا مكتبا في وزارة الدفاع ينسق جهود الحكومة بشأن الاتجار. وإدراكا للتنسيق المطلوب لمكافحة هذه المسألة، تضم لجنتنا التوجيهية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مجموعة واسعة من الوكالات والوزارات الممثلة لكفالة اتباع نهج حكومي شامل لمعالجة المشكلة. وقد خصصت الحكومة أموالا محددة في إطار ميزانية الدولة لهذه الأنشطة للمساعدة على تعزيز جهودنا.

وإلى جانب هذه التغييرات التشريعية والسياسية، كثفنا العمل في الميدان أيضا. فقد أنشئ مأوى لتوفير ملجأ آمن لضحايا الاتجار بالبشر، وقمنا بحملات وطنية في وسائط التواصل الاجتماعي لإذكاء الوعي بهذه المسألة. ورفعنا أيضا مستوى دور سلطات إنفاذ القانون للتصدي بشكل أفضل لحالات الاتجار بالبشر. وقد أدت هذه المبادرات المختلفة المترابطة والمنسقة، المدعومة بإرادة سياسية قوية من جانب الحكومة، إلى رفع مكانة ملديف إلى المستوى ٢ في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٢١ عن الاتجار بالأشخاص، ورفعها من قائمة وزارة خارجية المملكة المتحدة للبلدان ذات الأولوية في مجال حقوق الإنسان. ويسرنا التقدم الكبير الذي أحرزناه مؤخرا بشأن هذه المسألة مع إدراكنا للحاجة إلى مواصلة تكثيف جهودنا لمكافحة الاتجار.

إن الاتجار تحد لا يمكن لأي بلد أن يتصدى له بمفرده، شأنه في ذلك شأن العديد مما نواجهه اليوم من التحديات الأكثر إلحاحا. وترحب ملديف بالإعلان السياسي الذي اعتمدناه للتو بوصفه تأكيدا قويا على إرادتنا السياسية العالمية الجماعية لإنهاء الاتجار. ولا نزال ملتزمين بتعزيز التعاون مع شركائنا الدوليين لإيجاد حل للتحديات التي نواجهها في القضاء على الجريمة المعقدة المتمثلة في الاتجار بالبشر بجميع أشكاله. ويبرز الإعلان السياسي أهمية زيادة مواردنا لتتناسب مع خطورة التحدي. ويشمل ذلك تكثيف تعاوننا الدولي وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدراية الفنية لتعزيز قدرتنا على منع الاتجار وتلبية احتياجات الضحايا على حد سواء. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات تؤدي إلى زيادة خطر الاتجار. ويجب أن نكفل بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع – بما في ذلك تغير المناخ وغيره من أوجه الدمار البيئي والإيكولوجي – التي تهيئ الظروف المؤاتية للاتجار بالبشر.

وعلى غرار ما قامت به ملديف في الداخل، يجب أن نحسن التنسيق والاتساق الشاملين داخل منظومة الأمم المتحدة في التصدي للاتجار ودعم جهود الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظرا للطابع الشامل لهذا التحدي، من الأهمية بمكان أن تواصل منظومة الأمم المتحدة كفالة تنسيق الجهود وتكاملها.

إن الاتجار جريمة بشعة. ويشكل هذا الاجتماع الرفيع المستوى دليلا إيجابيا على استمرار التزام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بمواصلة العمل معا عن كثب لسد الثغرات في التصدي للاتجار بالبشر.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشار المتكلمون السابقون خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى الاتجار بالبشر بوصفه واحدا من أبشع الجرائم المرتكبة ضد الكرامة الإنسانية في العالم. ومما لا شك فيه أن هذه الأعمال تحط من قدر البشر إلى درجة تحويلهم إلى مجرد سلع تباع وتُشترى وتُستغل. ومما يزيد الطين بلة أن الإساءة غالبا ما تظل غير مرئية لأن الضحايا يعانون من استغلالهم في صمت، وهو صمت تفرضه عليهم الشبكات الإجرامية.

وقد أدت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى عكس اتجاه الانخفاض في معدلات الفقر المدقع على الصعيد العالمي وفاقمت من فقدان الوظائف وجعلت الهجرة النظامية أكثر صعوبة، مما ساعد على جعل الناس أكثر عرضة للسقوط في حبائل شبكات الاتجار. وتواصل تلك الشبكات، من جانبها، الاستثمار في نماذج أعمال مبتكرة، مما يجعل من الصعب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مكافحة الاتجار بالبشر. ولذلك، فإن هذه مشكلة عبر وطنية معقدة تتطلب اتباع نهج

شامل ومتعدد التخصصات. ومما يؤسف له أن إسبانيا كثيرا ما تشكل بلد مقصد لضحايا الاتجار بالبشر. وقد أصبح الكثير من البشر أكثر ضعفا وعرضة للتأثر بأنشطة الجماعات الإجرامية الدولية منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. ولذلك، ينبغي أن تجسد جهودنا الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة ومتعددة التخصصات. وقد بينت لنا خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤) الطريق إلى الأمام والذي يتمثل فيما يسمى بالعناصر الأربعة، وهي: الوقاية والحماية والمقاضاة والشراكة.

فما الذي تفعله إسبانيا فيما يتعلق بالخطة العالمية؟ في مجال الوقاية، نعمل بالفعل على إحداث التغيير الاجتماعي اللازم لجعل الاتجار أمرا غير وارد من خلال التعليم والتوعية، وخاصة تعزيز المساواة بين الجنسين بالنظر إلى أن المرأة هي الضحية الرئيسية، وإن لم تكن الوحيدة، لهذه الآفة. وفيما يتعلق بالحماية، قدمت إسبانيا لأول مرة مساهمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر. ومكافحة الاتجار بالأشخاص هي أيضا مجال ذو أولوية من مجالات عمل السياسة الخارجية الإسبانية المناصرة لقضايا المرأة. والبيانات واضحة – فسبعة من كل ١٠ ضحايا للاتجار هم من النساء. ويجب أن تولي الأطر التنظيمية والسياسات والصكوك العامة اعتبارا خاصا للمنظورات والآثار الجنسانية. وستواصل إسبانيا تعزيز العمل على الصعيدين الدولي والوطني لضمان ألا تعاني النساء والفتيات بشكل غير متناسب من هذا الشكل المتطرف من أشكال العنف.

وفيما يخص المقاضاة، من المستحيل القضاء على هذه الآفة دون محاكمة المسؤولين عن شبكاتها. وبالنظر إلى أن الحل الفعال لا يمكن أن يبنى إلا على أساس العمل العالمي، فإن وزارة الخارجية الإسبانية ملتزمة بثلاثة إجراءات. الأول هو تشجيع تعزيز بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ والثاني هو إنشاء شبكة من الاتفاقات الثنائية بشأن الاتجار بالبشر؛ والثالث هو المشاركة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي المنقحة للقضاء عليه. ويجري الجمع بين هذه الخطوات على الصعيد الدولي مع اتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيد المحلي. ونحن بالفعل بصدد إعداد خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم، ولدينا مركز تنسيق أو مقرر وطني لمكافحة الاتجار لتنسيق جميع جهودنا في إطار استراتيجيتنا لمنع الاتجار وقمعه.

أخيرا، لا يمكن أن يكون هناك حل لهذه المسألة من دون تعزيز الشراكات الدولية. وقد شرعت إسبانيا في مفاوضات ثنائية مع بعض البلدان الواقعة على نفس طرق الاتجار من أجل معالجة الحالة بصورة مشتركة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويتمثل الهدف من ذلك التعاون في أن نتمكن من إبرام اتفاقات دولية ثنائية من شأنها أن توفر لنا أدوات فعالة لهذه المعركة. وفي آذار/مارس، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، نظمت وزارة خارجيتنا الحلقة الدراسية الدولية الأولى بشأن الاتجار بالبشر في مدريد. وكانت إحدى النتائج الرئيسية هي جعل هذه المسألة أولوية في جدول الأعمال العالمي لأن أي نوع من الجرائم المرتكبة ضد الكرامة الإنسانية يجب أن يكون أولوية ولأن الاتجار، على وجه الخصوص، لا يمكن مكافحته إلا من منظور عالمي.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى البالغ الأهمية وأن أرحب باعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي لعام ٢٠٢١ المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦).

يشكل الاتجار بالبشر تهديدا دوليا يجسد القسوة ويحول ملايين الدولارات كل عام وتمثل النساء والأطفال ضحاياه الرئيسيين. ووفقا لأحدث تقرير عالمي للأمم المتحدة عن الاتجار بالأشخاص، فإن حجم الأعمال السنوي للاتجار بالبشر يبلغ ٣٠ بليون دولار في جميع أنحاء العالم، وهو مبلغ تأتي نسبة أكثر من ٧٥ في المائة منه من الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. ولا تزال حالة الاتجار بالبشر في العالم مقلقة للغاية.

وقد اعتمدت أنغولا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، بما

في ذلك بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي انضممنا إليه في عام ٢٠١٠، خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان بشأن التعامل مع حالات الاتجار بالبشر. وتم تدريب المسؤولين الحكوميين ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني على كشف قضايا الاتجار وإبلاغ السلطات بها. وفي أنغولا، يحصد الاتجار بالبشر أكثر من ١٠٠ ضحية سنويا، بمن فيهم الرجال والشباب والنساء والأطفال، والكثيرون منهم من الفئات السكانية الضعيفة التي تعاني من نقص الموارد. وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، سجلنا أكثر من ١٠٠ حالة اتجار بالبشر لأغراض عمالة الأطفال ولأغراض الاستغلال الجنسي. وقد تم الكشف عن معظمها على حدودنا الوطنية. ومنذ عام ٢٠١٤، اعتمدنا أحكاما قانونية هامة تهدف على وجه التحديد إلى المعاقبة على جريمة الاتجار بالأشخاص وتمكنا من معاقبة المتورطين في تهريب البشر والاتجار بهم. وفي عام ٢٠٢٠، انضمت أنغولا إلى مجموعة البلدان التي يجري رصدها لمعرفة مدى وفائها بالمعايير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر. وانضممنا كذلك إلى "حملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار بالبشر" التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تضامنا مع ضحايا الاتجار.

وبغية زيادة وعي الناس، أطلقت حكومتنا حملة من خلال وزارة العدل وحقوق الإنسان تهدف إلى تحديد كل شكل من أشكال ممارسة الاتجار بالبشر وإدانتها بوصفها انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته.

وتواجه أنغولا اليوم، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، التحدي الذي يشكله استخدام تكنولوجيا المعلومات في النشاط الإجرامي. وتتطلب الزيادة في الجريمة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي استجابة مماثلة من جانب الحكومات، التي تحتاج إلى النهوض بالتحقيقات الجنائية من أجل تحسين قدرة البلدان على مواجهة هذا النوع من الجرائم. وفي هذا الصدد، تواصل أنغولا التعاون وتبادل المعلومات مع المنظمات القارية والإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فضلا عن الإنتربول، لإنفاذ التدابير الوقائية في المطارات والحدود البرية والبحرية.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز التعاون الدولي في ميدان العدالة الجنائية وتحسين وسائل تبادل الدول الأعضاء للخبرات بغية زيادة قدرتنا على منع الاتجار بالبشر والجريمة الدولية، التي تؤثر في الغالب على النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نرى أن دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدعم التقني الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء هام جدا، ويحتاج إلى تحسين برنامجه لبناء القدرات والمساعدة التقنية المصمم للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما البلدان النامية. وتكرر أنغولا تأكيد التزامها الكامل بالعمل مع الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات الأخرى لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشرف كينيا بالتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤).

إننا، بوصفنا بلدا، عازمون على منع الاتجار بالأشخاص ومعاقبة الشبكات الإجرامية الضالعة فيه، بما في ذلك تلك التي تتاجر أيضا بالمخدرات، ومكافحة الفساد الذي يغذيه، والإرهاب الذي يستفيد منه، والتدفقات المالية غير المشروعة التي تصاحبه. ونعتقد، شأننا شأن الجميع هنا، أن الاتجار جزء من الاقتصادات الإجرامية التي تحفز التمرد والإرهاب وإطالة أمد النزاعات التي تمثل تحديات رئيسية للمجتمع العالمي. وتتضمن خطة عملنا الوطنية التعاون الدولي في منع الاتجار وكشفه والتحقيق فيه وتحييده، وفي السنوات الأخيرة عززنا سياستنا بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار. كما أنشأنا نهجا متعدد الوكالات من خلال سن قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص يجرم هذه الأفعال الإجرامية ويعاقب عليها.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على أربع نقاط. أولا، يجب إيلاء اهتمام خاص للتنمية وحماية أضعف الفئات، بمن في ذلك المهاجرون والنساء والفتيات والأطفال الصغار، المعرضون لخطر الاتجار بهم واستغلالهم على يد هذه الشبكات الإجرامية. ثانيا، يظل تحديد الناجين

من الاتجار وحمايتهم ودعمهم وإمدادهم بالموارد أمرا أساسيا لبناء وتعزيز نهج وجهود تركز على الناجين لاستعادة حقوقهم مع منع وقوع المزيد من الانتهاكات. ثالثا، إن إذكاء الوعي، واستخدام البيانات والتحليلات، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات، واتباع نهج متعدد الوكالات، أمور تكتسي أهمية بالنسبة للجهود التي تبذلها الحكومات بهدف حماية الضحايا ومنع الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيه. وهذا يعني أن مختلف البلدان قد تحتاج إلى المساعدة في بناء النظم التي تستجيب لتلك الضرورات. رابعا، تنخرط الجماعات الإرهابية في الاتجار بالأشخاص لكسب المجندين وإدخال عناصر إلى الميدان. وليس من الضروري أن يكون عدد المتجر بهم كبيرا لإلحاق أضرار جسيمة ببلداننا ومناطقنا، ناهيك عن سكاننا. فلنفكر، على سبيل المثال، في المفجرين الانتحاريين الذين تشكل هجماتهم الانتحارية الفعلية ببساطة الناتج النهائي للاتجار بهم على يد الجماعات الإرهابية.

ونحث الدول على تجديد التزامها بمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال تنفيذ خطة العمل العالمية. ولكننا، إلى جانب ذلك، نحتاج أيضا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تتناول الاتجار، ولا سيما الاتجار بالمقاتلين الأجانب. ويجب النظر إلى هذا التحدي على أنه جزء من سلسلة مشتركة من التحديات التي تشمل الاتجار بالأشخاص والأسلحة والممتلكات الثقافية والتمويل غير المشروع للمنظمات المتمردة والإرهابية. ولذلك، يجب أن نتناول إجراءاتنا لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى جانب العمل في جميع المجالات المختلفة حيث تعمل الشبكات الإجرامية التي تيسر الاتجار.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة الجمهورية الدومينيكية والفلبين على نجاح المفاوضات بشأن الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦). ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لإيجاد عالم خال من الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الجريمة المنظمة.

السيد كلوسمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أقرأ هذا البيان بالنيابة عن السيدة آنتي ليندرتس، الممثلة الدائمة لألمانيا، التي للأسف لم تتمكن من الحضور هنا اليوم بسبب التزامات غير متوقعة.

نود أن نشكر الرئيس على إتاحة الفرصة للتكلم في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.37).

إن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر جريمتان خطيرتان. وعلاوة على ذلك، يشكل الاتجار بالأشخاص انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، لأنه يقوض كرامة ضحاياه وحريتهم. وتتأثر ألمانيا، شأنها شأن بلدان أخرى في أوروبا، بالاتجار بالأشخاص في سياق الاستغلال الجنسي أساسا، ولكن ليس حصرا. وقد وضعت جائحة مرض فيروس كورونا ضحايا الاتجار بالبشر في أوضاع أكثر ضعفا، بما في ذلك التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. كما زادت الجائحة من صعوبة تحديد ضحايا الاتجار ودعمهم. ونحن طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وفي الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة في إطار الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. ونقوم حاليا بإنشاء المزيد من الهياكل الوطنية بغية تحسين الآليات التي تساعدنا على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر بهدف تحسين منع الاتجار بالأشخاص وكشفه والمعاقبة عليه وحماية ضحاياه ومساعدتهم.

وبالنظر إلى أهمية مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة على الحدود الغربية لبيلاروس. فقد واصل النظام في مينسك استغلال البشر الضعفاء لتحقيق أهدافه السياسية.

فحكومة بيلاروس تستغل آمال الشعب باستخفاف. ولئن كان النظام على ما يبدو قد وفر أخيرا الملاجئ لحالات الطوارئ، فإن وصول المساعدات الإنسانية لا يزال غير كاف على الإطلاق. وقد أظهرت الأشهر القليلة الماضية أن النظام في مينسك ليس لا يتردد في تعريض حياة المهاجرين وصحتهم للخطر. وقد لقي العديد

من الأشخاص حتفهم بالفعل في ظل هذه الحالة المروعة، ونظام لوكاشينكو مسؤول عن ذلك. وندعو بلدان المنشأ والعبور إلى تكثيف جهودها للإسهام بنشاط في إنهاء هذه الحالة المأساوية. ونعرب عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لتمكين مواطنيهما من العودة إلى ديارهم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام ألمانيا بمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا والفئات المعرضة بشكل خاص لتلك الجريمة المروعة.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن البرازيل ثابتة في التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر، ويسرها أن تشهد عدم توقف الجهود الدولية لمكافحة هذه الآفة خلال الجائحة الحالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشة المستمرة لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٦٤/٢٩٣).

تنضم البرازيل إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاعتراف بأن الحالة الصعبة في الصحة العامة التي تواجهها البلدان وما يترتب عن ذلك من تدهور في احتمالات توليد العمالة والدخل لسكانها أمر خطير ومحبط. وفي هذا السياق، ليس من المستغرب أن يكون الكثير من الناس على استعداد للمخاطرة بحياتهم ورفاههم على طرق الهجرة غير النظامية، معرضين أنفسهم لخطر الوقوع ضحية لشبكات الاتجار والتهريب.

إن الاتجار بالبشر جريمة معقدة ومتعددة الأوجه ولها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية، فضلا عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ثم فإنها تتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات. وتبين تجربة البرازيل أن المكافحة الفعالة للاتجار بالبشر تتطلب استراتيجية شاملة ومنسقة ينبغي أن تضم أيضا المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المسؤولة عن التحقيق مع الجناة ومعاقبتهم وأولئك الذين يخلقون الطلب على هذه الجرائم، فضلا عن حماية ضحاياهم. وتسلم البرازيل بأن التدابير الفردية والإجراءات المنعزلة لا يمكن أن تؤدي إلى إيجاد حل دائم لهذه المشكلة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأنه من المستحيل التنبؤ بكل حالة من شأنها أن تعرض الأفراد للاتجار بالبشر. ولهذا السبب ترى البرازيل أن سياسات الهجرة التقييدية التي لا داعي لها يمكن أن تضاعف آثار الاتجار بالبشر. والواقع أن القنوات المنتظمة للهجرة أداة هامة في ترسانتنا لمنع الاتجار بالأشخاص. فاللاجئون والمهاجرون غير النظاميين يتعرضون للخطر بشكل خاص إذا تمت معاملتهم كمجرمين في بلدان عبورهم وبلدان المقصد. ويجب أن تكفل الاستراتيجيات الفعالة للتصدي للاتجار بالأشخاص احترام حقوق الإنسان وتمكين ضحاياه، ولا سيما النساء والقصر غير المصحوبين بذويهم، من الحصول على تدابير الحماية الكافية، بما في ذلك التدابير القانونية.

وتتضمن التشريعات في البرازيل عدة أحكام لحماية المهاجرين حتى لا يقعوا ضحايا للاتجار بالأشخاص. وعلى وجه الخصوص، تقدم البرازيل تأشيرات لأغراض إنسانية للأشخاص الوافدين من بلدان تمر بحالات خطيرة أو وشيكة من عدم الاستقرار المؤسسي أو النزاع المسلح، من بين احتمالات أخرى موضحة في لوائحنا. ولدينا أيضا أحكام لمنح تصاريح إقامة لضحايا الاتجار بالأشخاص وأشكال الرق الحديثة وغيرها من انتهاكات الحقوق بالنظر إلى وضع هؤلاء الأشخاص كمهاجرين. واعترافا بالحاجة إلى اتباع نهج يركز على الضحايا، فإن البرازيل لديها شبكة لدعم ضحايا الاتجار بالبشر، وحماية حقوقهم الأساسية وتعزيزها، تشمل كلا من الأجانب الذين جاؤوا إلى البرازيل والبرازيليين العائدين إلى بلدهم بعد نقلهم إلى الخارج لأغراض إجرامية.

وفي الختام، تولي البرازيل أهمية كبيرة لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن مسألة الاتجار بالبشر، فضلا عن جهود الأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للمنظمة، والإنتربول، والشركاء الاستراتيجيين الآخرين. وقد يسرت التشريعات البرازيلية بذل جهود أكثر تكاملا بين سلطات الشرطة الوطنية والدولية، مما أسهم في الحد من المعوقات البيروقراطية التي تحول دون تقديم المجرمين إلى العدالة. وتشارك البرازيل بنشاط في الإجراءات التي يتخذها الإنتربول المتعلقة بتبادل المعلومات عن التحقيقات الجارية والعمليات المنسقة

في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، اضطلعنا بدور هام في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٠ (القرار ٦٤/٢٩٣)، تم تسجيل تقدم كبير في تحديد ومعالجة العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من العوامل التي تجعل الناس عرضة للاتجار بالبشر. لكن الواقع أظهر أنه على الرغم من هذا التقدم، فإن نطاق الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم قد ازداد سوءا. فالعوامل المسببة للضعف تزداد قوة بعد قوة. والنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية في تصاعد، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية آخذة في الازدياد، بينما تتسع الفجوة بين الجنسين. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم هذه الاتجاهات، مما سهل كثيرا وقوع الأشخاص الضعفاء ضحية للاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو غير ذلك من أشكال الاستغلال البشري. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف جهودنا لمنع الاتجار بالبشر والتحقيق مع المتجرين ومقاضاتهم وإدانتهم.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أربع نقاط. أولا، ينبغي أن نحسن قدرتنا وآلياتنا للتعرف المبكر على ضحايا الاتجار أو ضحاياه المحتملين. ويجب أن ندرس بدقة العوامل الداخلية التي تغذي هذه الصناعة العالمية المتنامية وأن نحدد سبلا فعالة لمواجهتها. وينبغي أن نكون على استعداد لمكافحة الاتجار بالبشر في العصر الرقمي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالنساء والأطفال. ثانيا، يتطلب التصدي للاتجار على الصعيد الدولي اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا. وليس من المهم فقط حماية الضحايا بل والاستماع إليهم أيضا. وعلينا أن نوفر لهم ما يحتاجونه من التعافي والتدريب لبدء حياة طبيعية ومنتجة. ثالثا، لتحقيق العدالة، ينبغي أن نتخذ خطوات لضمان وجود أساس قوي لسيادة القانون. فبينما شهدنا تقدما في وضع أطر قانونية شاملة وصكوك ملائمة لمقاضاة المتجرين، لا يزال هناك عدد قليل جدا من الإدانات وقدر كبير من الإفلات من العقاب. رابعا، إن بناء وتعزيز شراكات قوية بين الحكومات والوكالات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص أمر حاسم لتعزيز عملنا الجماعي وتحسين قدراتنا على الحماية والوقاية.

ولا تزال مكافحة الاتجار بالأشخاص أولوية من أولويات بلدي. وقد اتخذت ألبانيا إجراءات عملية لتنقيح التشريعات وتحسينها وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع النهوض بآليات الوقاية والحماية القائمة بالفعل. وقبل بضعة أسابيع فقط، وافقت حكومة بلدي على خطة عمل وطنية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣ لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي نتيجة لعملية مفتوحة وشاملة شاركت فيها مختلف الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية التي تعمل مباشرة مع ضحايا الاتجار. وتستند الخطة إلى أربع ركائز رئيسية، هي: الوقاية، والحماية، والتنسيق، والملاحقة الجنائية – وتشمل الجهات المعنية المسؤولة والشركاء المنخرطين في تنفيذ الأنشطة. وسيجري تقييم تنفيذه دوريا بالتشاور الوثيق مع جميع الجهات المعنية المشاركة في رصد حالة أنشطته. وسيعمل الإصلاح القضائي الكبير الجاري في ألبانيا على زيادة تعزيز أسس سيادة القانون في بلدنا.

وأود أن أؤكد مجددا أنه لم يسبق لأي بلد أن أجرى مثل هذا الإصلاح العميق والشامل والبعيد المدى بغية تهيئة الظروف لإيجاد نظام قضائي أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وشفافية لخدمة المواطنين على نحو أفضل مع تعزيز ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية. وبينما نواصل العمل، يثبت أنه علامة فارقة في مكافحة الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

وفي الختام، فإن الاتجار بالبشر انتهاك خطير للحقوق الأساسية. ويجب عدم التسامح معه، ومن واجبنا أن نكافحه بلا هوادة. وستواصل ألبانيا القيام بدورها.

السيد فالتيسون (أيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تمثل جلسة اليوم معلما حاسما في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالأشخاص. فالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك العمل القسري والرق، شكل خطير من

أشكال الجريمة المنظمة، وانتهاك جسيما لحقوق الإنسان، وتحد للتنمية المستدامة. ومعظم ضحاياه من النساء والفتيات اللاتي يتم الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي، وفي أوروبا، تكون واحدة من كل أربع ضحايا طفلة. ومما يؤسف له أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمنع الاتجار ومعالجة أسبابه الجذرية ووضع حد للإفلات من العقاب.

وتلتزم أيسلندا التزاما قويا بأداء دورها في التصدي لجميع أشكال الاتجار والجريمة المنظمة. وقد اتخذنا عدة تدابير عملية في هذا الصدد، بما في ذلك، أولا، وضع خطة عمل وطنية تشمل تنقيحات للتشريعات والأنظمة والتوجيهات الإدارية الحالية تهدف إلى تحديد هوية الضحايا والناجين؛ ثانيا، تعزيز الاهتمام بحماية ومساعدة ضحايا الاتجار والناجين منه من خلال آلية إحالة وطنية تنسق الاستجابات للحالات المشتبه في كونها اتجارا بالبشر؛ ثالثا، إدخال تعديلات على حكم القانون الجنائي العام المتعلق بالاتجار بالبشر لزيادة حماية الضحايا والناجين وتيسير الملاحقة القضائية. وكذلك فقد جرى التأكيد بقوة على الوقاية، مع التركيز على إذكاء الوعي، بما في ذلك بين أفراد الشرطة والمدعين العامين الذين يعملون بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، للمساعدة على تحديد هوية الضحايا.

وأخيرا، في حين أن التدابير الوطنية ضرورية، فإن الاتجار بالبشر لا يزال يمثل مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية. وينطبق ذلك بشكل خاص الآن، في سياق الجائحة الحالية، حيث نرى كيف أن اشتداد الهشاشة والعزلة وتقييد الحصول على المساعدة تزيد من خطر الاستغلال. ولذلك كان من دواعي القلق العميق أن شهدنا مؤخرا استخدام المهاجرين على نطاق واسع لأغراض سياسية. فهذه السلوكيات والأنشطة تعرض حياة الناس وصحتهم للخطر ويجب أن تتوقف فورا. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها، ويؤكد إعلاننا السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦) أهمية الاتساق في التعاون الدولي والاستجابات في إطار الكفاح العالمي ضد الاتجار.

السيد خانداميشفيلي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، واحد من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من تعدد التدابير المضادة المتخذة على مختلف المستويات، فإن الاتجار بالبشر يشكل تحديا مستمرا في كل منطقة من مناطق العالم، وكل عام يقع آلاف الأشخاص ضحايا له. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم التحديات المتصلة بعملية تحديد الهوية، من ناحية، وحماية الضحايا من ناحية أخرى، كما عرقلت تنفيذ تدابير وقائية فعالة. ونرى المتجرين يتكيفون مع الواقع الجديد الذي أوجدته الجائحة، لا سيما من خلال الاستفادة من أوجه تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

وتشكل خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤) إطارا مهما لتعزيز الاستجابات الشاملة والمنسقة والمتسقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبنفس الروح، نرحب باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦).

ولا تزال مكافحة الاتجار بالأشخاص تمثل أولوية رئيسية بالنسبة لحكومة جورجيا. وبموجب سياسة العناصر الأربعة، تلتزم سلطاتنا باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي. ويجري اتخاذ تدابير مهمة لمكافحة الاتجار تحت رعاية مجلس مشترك بين الوكالات يرأسه وزير العدل. وتنفذ جورجيا حاليا خطة عملها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ بشأن الاتجار بالأشخاص، التي تجسد معظم التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والولايات المتحدة، ومجلس أوروبا ومختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمقررين الخاصين. وتشكل التقييمات الدولية والتصنيفات الإيجابية لجهود جورجيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص معايير مفيدة لتنقيح السياسات الوطنية وتحسينها.

وندرك تماما أن التعاون الدولي ضروري لمكافحة الاتجار بالبشر بفعالية. وجورجيا من الدول الموقعة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة

الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ولا تدخر جهدا لمنع الاتجار ومعاقبة مرتكبيه وحماية ضحاياهم. ولا يزال الكشف الاستباقي لحالات الاتجار من جانب سلطات إنفاذ القانون الجورجية يمثل أولوية رئيسية. وثمة تطور إيجابي آخر يتمثل في أنه تم مؤخرا إنشاء وحدة خاصة معنية بالعمل القسري في إطار دائرة تفتيش العمل لدينا. ونتيجة لما تقوم به الخفارة المجتمعية من تدابير مكثفة واستباقية، يتزايد تدريجيا عدد التحقيقات والملاحقات القضائية والضحايا بموجب القانون. وتوفر حكومة جورجيا للضحايا والضحايا بموجب القانون خدمات تديرها الدولة مثل المساعدة القانونية والطبية والنفسية والتعويضات، فضلا عن توافر مأوى ومركز لإدارة الأزمات.

ولا يزال الاحتلال غير القانوني لمنطقتي تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الجورجيتين من جانب الاتحاد الروسي يشكل العقبة الرئيسية أمام قدرة حكومتنا على إنفاذ تدابيرها لمكافحة الاتجار في جميع أنحاء أراضي جورجيا. ومما يؤسف له أنه لا توجد آليات قائمة لتحديد الحالات المزعومة للاتجار بالأشخاص في المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها على نحو فعال، وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال فرض قيود مفرطة على السكان المحليين، ولا سيما السكان المنحدرين من أصل جورجي، وانتهاك حقوقهم الأساسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد استعدادنا والتزامنا بمواصلة مشاركتنا النشطة في المسعى العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص مكافحة فعالة.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببعض الملاحظات باسم بلدي في هذا المحفل المهم الذي نناقش فيه آفة الاتجار بالبشر. إن الاتجار بالبشر، بوصفه تحديا خطيرا يواجهه العالم اليوم، له تأثير مدمر على فرادى الضحايا ويؤدي إلى أشكال متعددة من المعاناة. ويزداد هذا التهديد المشؤوم للبشرية خطورة، وقد تطور فأصبح مشكلة تتجاوز الحدود الوطنية. وقد حان الوقت لمواجهة التحدي ووقف هذا التيار.

لقد سمعنا بالأمس استشهادا بالرقم المروع لما يقدر بنحو ٢٥ مليون شخص خاضعين للرق المعاصر في شكل العمل القسري أو الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم (انظر A/76/PV.37). وغالبا ما يكون هؤلاء الرجال والنساء والأطفال عمالا مهاجرين يتم استغلالهم في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والتعدين وصيد الأسماك والصناعة والعمل المنزلي والاشتغال القسري بالجنس. وعلى الرغم من أن القضاء على الرق المعاصر من بين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن إعداد استجابات فعالة لمنع الاتجار ومساعدة ضحاياه لا يزال هدفا بعيد المنال، بل مراوغا في مجال البحوث الصحية الوليد. ونعتقد أن الجهود المكثفة لمكافحة الاتجار تتطلب فهما أكبر للعوامل القابلة للتعديل والعلاقات السببية التي تؤدي إلى الاتجار في سياقات مختلفة ولمختلف فئات السكان. وكثيرا ما ينطوي الاتجار بالبشر على أشكال متعددة من الانتهاكات، بما في ذلك الخداع والإكراه والابتزاز والتهديدات. كما أنه ينطوي، بالنسبة للكثيرين، على العنف البدني أو الجنسي.

إن الاتجار بالبشر، كما سمعنا مرة أخرى أمس، صناعة يقدر حجم أعمالها بنحو ١٥٠ بليون دولار، وهو أحد أسرع الجرائم عبر الوطنية نموا في القرن الحادي والعشرين. وقد يبدو الاتجار مشكلة بعيدة أو لا تمسنا شخصيا. ولكن إذا فكرنا في الأمر للحظة، فلن يستغرق الأمر وقتا طويلا لندرك أننا ننخرط فيه عن غير قصد في كل مرة نشتري فيها شيئا مصنوعا بأيدي عمالة مستغلة. ولذلك، أود أن أؤكد مجددا أمام الجمعية أنه يجب بذل جهود جماعية للقضاء على هذا التهديد. وترى سري لانكا أن تعزيز المبادرات من خلال الآليات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية ومن خلال الشراكة مع الأمم المتحدة أمر حيوي في هذا المنعطف من أجل المساهمة في وضع وتنفيذ مبادرات مستدامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي هذا الصدد، تؤيد سري لانكا وتدعم تنفيذ الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦) وكذلك الإعلان السياسي بشأن خطة العمل العالمية المعتمد في عام ٢٠١٧ (القرار ١/٧٢).

وفي عالمنا الذي يزداد علمانية في القرن الحادي والعشرين، تستخدم بلدان المقصد مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم في المقام

الأول لتعزيز مصالحها الخاصة بمراقبة الهجرة وأمن الحدود. ويحدث هذا دون إيلاء اعتبار يُذكر لرفاه الأفراد المتضررين، الذين غالبا ما يفرون من حالات عنف شديد وعدم استقرار. ويجري تبرير تدابير مكافحة الاتجار على أساس أنها تصب في مصلحة المهاجرين لأنها تثبط عن القيام بهذه الرحلات وعن الاستعانة بخدمات المتجرين. بيد أن الجانب السلبي لهذه الحجة هو أن هذه التدابير قد جعلت الأمر صعبا على ملتمسي اللجوء والمهاجرين الحقيقيين من البلدان ذات السجل السيئ في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، يتعين علينا أن نحقق توازنا بين هذه المصالح المتنافسة كجزء من الخطة المشتركة التي وضعناها الآن.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن سري لانكا، في سبيل القضاء على هذا التحدي، وضعت مجموعة من السياسات لزيادة التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ودعما لهذا المسعى العالمي، قمنا بإحياء عدة أطر قانونية وصدقنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووقعنا بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، أضفنا تعريفا واسعا للاتجار بالبشر إلى قانوننا الجنائي من خلال قانون صدر في عام ٢٠٠٦ لتعديل قانون العقوبات لدينا.

أخيرا وليس آخرا، يجب علينا، كدول، أن نفعل المزيد لمنع وقوع الناس ضحايا للمتجرين، وحماية أولئك الذين يتعرضون للاستغلال، ومحاسبة المجرمين، واتخاذ خطوات عملية وفورية لمكافحة هذا الخطر العالمي. ويحدونا الأمل في أن تسفر هذه المداولات عن نتيجة مجدية وأن نشهد انخفاضا واضحا وكبيرا في حالات الاتجار وأن تساعدنا الأفكار الثاقبة التي سنخرج بها اليوم على بناء مستقبل يصبح فيه الاتجار بالبشر ممارسة من الماضي.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يسر نيكاراغوا أن تشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى وفي اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦). ونؤكد من جديد التزاماتنا المستمدة من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، ونكرر إدانتنا القاطعة للاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والذي يشكل تهديدا خطيرا لكرامة الإنسان وتنمية شعوبنا.

لا يزال الاتجار بالأشخاص مشكلة خطيرة تواجه البشرية ويتطلب استجابة دولية متضافرة. ونحث كل دولة على العمل وتنفيذ تدابير فعالة لمنع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص ومكافحتها والقضاء عليها وتعزيز التدابير القائمة للقضاء على الطلب على ضحايا الاتجار كوسيلة لحمايتهم. وفي أوقات الجائحة هذه، من الأهمية بمكان أن نكثف جهودنا وننهض بالتضامن الدولي وتعددية الأطراف بغية تنفيذ التدابير الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر، بما في ذلك القرارات التي اتخذتها منظمتنا بهدف تحسين التنسيق في مكافحة هذا الشر وتعزيز التعاون الدولي لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته وحماية ضحاياه.

إن الاتجار بالبشر آفة عالمية، نتاج ما يتسم به النظام الليبرالي الجديد من استبعاد وعدم إنصاف، وهو نظام يعزز عدم المساواة ويغلب الربح على احترام حقوق الإنسان، مما يمكن من استغلال البشر والتمييز بينهم جراء نظام لاإنساني وظالم وفاسد. ويساورنا قلق عميق إزاء حقيقة تعرض مئات النساء من جميع الأعمار كل عام للخداع والاختطاف وسوء المعاملة والاستغلال على يد الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية للمتجرين والمهربين لتلبية الطلب المتزايد على تجارة الجنس والعمالة الرخيصة، وذلك على الصعيد المحلي وفي أمريكا الشمالية وأوروبا والبلدان في جميع أنحاء العالم.

ومن جانبها، سنت نيكاراغوا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ قانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص ينظم مختلف مجالات مكافحته، من الوقاية وتقديم الرعاية للضحايا إلى التحقيق والمقاضاة والعقاب. ويتبع القانون نهجا يركز على حقوق الإنسان ونوع الجنس إزاء الضحايا ويرسي أحكاما إجرائية جديدة لتبسيط وتسريع إمكانية اللجوء إلى القضاء.

أخيرا، نشدد على الحاجة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد بغية إيجاد عالم يسوده قدر أكبر من المحبة ويعزز الإدماج والإنصاف

والعدالة الاجتماعية من أجل الوفاء بالالتزام الأساسي للمجتمع الدولي المتمثل في القضاء التام على هذا الشر.

السيدة هورفات (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئيس على عقد جلستنا في هذه المناسبة الهامة.

إن إنهاء الاتجار بالبشر أولوية قصوى للحكومة الهنغارية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بدعم الناجين منه وتمكينهم، ومنع وقوعهم ضحايا، وتقديم الجناة إلى العدالة. ويجري تنفيذ جهودنا على المستوى الوطني في إطار استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ وخطة العمل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ لتنفيذ الاستراتيجية، ونعكف حاليا على وضع خطة عمل لاحقة للعامين المقبلين. وتركز الاستراتيجية على الأشخاص الذين هم في أوضاع هشة بوجه خاص، ولا سيما الأطفال والأحداث والنساء، بمن فيهم الشابات في الرعاية العامة. الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وخاصة النساء والفتيات من أصول الروما، معرضون بشكل خاص للاستغلال الجنسي، ولذلك فإن زيادة الوعي بينهم أمر بالغ الأهمية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فاطمة (بنغلاديش).

تتطلب مكافحة الاتجار بالبشر جهودا منسقة، ولذلك يرأس منسق مكافحة الاتجار في وزارة الداخلية الهنغارية مجموعتين تعقدان اجتماعات منتظمة – وهما آلية التنسيق الوطنية، التي تتألف من جميع الوزارات والسلطات المعنية، واجتماع مائدة مستديرة للمنظمات غير الحكومية، التي تتألف من منظمات غير حكومية تشارك في مكافحة الاتجار ومساعدة الضحايا. وقد قمنا في عام ٢٠١٩ بتعيين موظفين كبار مشرفين على مكافحة الاتجار في جميع مقار شرطة المقاطعات لضمان فعالية وكفاءة مكافحة الاتجار بالبشر والتحقيق في الحالات ذات الصلة. وفي عام ٢٠٢٠ عدلنا قانوننا الجنائي وقوانيننا المتعلقة بحماية الطفل والجرائم التي تشمل القصر، وأدخلنا لوائح أكثر صرامة تهدف إلى تقديم الجناة إلى العدالة وحماية الأطفال الضحايا بشكل أكثر فعالية. وعلى الرغم من جائحة فيروس كورونا استمر التدريب على زيادة الوعي للمهنيين المنخرطين في مكافحة الاتجار بالبشر، بمن فيهم المحققون والمدعون العامون والقضاة، وحتى حزيران/يونيه ٢٠٢١ كانت سلسلة التدريب هذه قد وصلت إلى جميع المقاطعات الهنغارية الـ ١٩ وإلى العاصمة. ويجري حاليا تنفيذ عدة مشاريع واسعة النطاق، بما في ذلك حملة وطنية لزيادة الوعي حققت نجاحا كبيرا، وإطلاق برنامج شامل لمساعدة الضحايا، وكلاهما يشارك في تمويلهما صندوق الأمن الداخلي التابع للاتحاد الأوروبي.

ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، كما أننا حريصون على الاستماع إلى الآخرين والتعلم منهم.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن امتناني للرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). ويرحب وفد بلدي باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بتوافق الآراء بالأمس (القرار ٧/٧٦)، والذي يسّره باقتدار الممثلان الدائمان للجمهورية الدومينيكية والفلبين، اللذان نشيد بجهودهما.

ورغم أن الاتجار يمثل أولوية بالنسبة لحكومة ترينيداد وتوباغو، إلا أنه يظل تحديا خطيرا، حيث أن حدودنا البحرية السهلة الاختراق تسهل الجريمة عبر الوطنية على الرغم من الجهود الممتازة التي تبذلها وكالات إنفاذ القانون المحلية. ولذلك فإن استراتيجيتنا لمكافحة الاتجار مبنية على الإقرار بأن الإدارة الفعالة للحدود، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الوكالات والتعاون الدولي، أمر بالغ الأهمية لمنع الاتجار وقمعه. وفي هذا الصدد، اعتمدت وحدة مكافحة الاتجار في ترينيداد وتوباغو عدة تدابير تمشيا مع النقاط الأربع لخطة العمل العالمية، بما في ذلك الحملات العامة الواسعة الانتشار وأنشطة التوعية الموجهة نحو تحسين تثقيف وحماية جميع الناس من الآثار السلبية للاتجار بالبشر، التي تستهدف الطلاب والمدرسين والمسؤولين الحكوميين وأفراد القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك مجتمع المهاجرين.

كما أن حماية جميع ضحايا الاتجار تتم كفالتها أكثر من خلال توفير أماكن إقامة آمنة ومريحة لهم دون الخوف من الترحيل. وما أن تم الاعتماد الرسمي لخطة عملنا الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ فإنها ستحسن تنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالبشر وستعزز فعالية النيابة العامة ونتائج قضايا الاتجار بالبشر من خلال تحسين التشريعات، إلى جانب تنفيذ مجموعة من الأحكام الجديدة للتعجيل بالنظر في القضايا المعروضة على المحاكم.

ونظرا لتعقيد أساليب عمل الاتجار والقنوات التي يتم من خلالها فإن حكومتي تتخذ نهجا شاملا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتقوم وحدة مكافحة الاتجار بتعزيز علاقات عمل وثيقة وشفافة مع عدة وكالات حكومية أخرى والحفاظ عليها، بما في ذلك الهيئة المعنية بالطفل في ترينيداد وتوباغو وإدارة الهجرة، ومع منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، والبعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، من أجل جمع البيانات لتقييم المدى الكامل لهذا النشاط السري غير المشروع في بلدنا وضمان تقديم مرتكبيه للعدالة.

إن حكومة ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية في هذه المعركة ضد الشبكات الإجرامية الدولية القوية، تتفهم تماما الحاجة إلى بناء القدرات، فضلا عن مواصلة تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية. وبناء على ذلك، شاركنا بنشاط في عدد من مناقشات المائدة المستديرة الإقليمية والدولية واجتماعات الأفرقة العاملة تحت رعاية الوكالة التنفيذية المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية، والإنتربول، وبعض البعثات الدبلوماسية المقيمة. ومن الجدير بالذكر أننا اتفقنا على المشاركة في مشروع "TRACK4TIP" التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو مشروع إقليمي لمكافحة الاتجار يجري تنفيذه من قبل المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد موظفونا المعنيون بمكافحة الاتجار بشكل روتيني من أي فرص للتدريب والتطوير توفرها المنظمات الدولية. وقد أشادت مؤخرا الأمانة العامة للإنتربول بوحدة مكافحة الاتجار بالبشر الخاصة بنا لعملها في إحدى قضايا الاتجار بالبشر متورطة فيها شبكة للجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية تخضع لنشرات التحذير الزرقاء التي يصدرها الإنتربول. وهذا دليل على التزامنا القوي والمستمر بالتصدي لهذا النشاط التجاري الإجرامي البشع واستئصاله من مجتمعنا، والذي يسلب الناس كرامتهم الأصيلة وحقوقهم الإنسانية من خلال الاستغلال الإجرامي لأكثر الفئات ضعفا، مخلفا وراءه عواقب عقلية واقتصادية واجتماعية سلبية للغاية على الضحايا والناجين.

وفي حين أننا أحرزنا بعض التقدم، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبالدعم المتواصل من الشركاء الدوليين، التقليديين والمحتملين، نحرص على اتخاذ المزيد من الخطوات الحاسمة في هذه المعركة. ولذلك أود أن أؤكد التفاني الراسخ لرئيس ترينيداد وتوباغو في التصدي للاتجار بالأشخاص من خلال استمرارنا في تطبيق خطة العمل العالمية في سياساتنا وبرامجنا وتشريعاتنا الوطنية.

السيدة نياغورا (زمبابوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٦٤/٢٩١). إذ يأتي هذا الاجتماع في الوقت المناسب وله أهمية. ونظرا لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الجهود المبذولة لمكافحة آفة الاتجار بالأشخاص، فإن هذا الاجتماع هو فرصة لتقييم التقدم المحرز منذ الاستعراض الأخير في عام ٢٠١٧ وتحديد التحديات التي تواجهها، بما في ذلك التحديات الناشئة، مثل جائحة كوفيد-١٩، وكيفية التصدي لها.

إن الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، هو اعتداء على الكرامة الإنسانية لا يبذل المجتمع الدولي الجهد الكافي لمكافحته، ولذلك ينبغي أن يشعر إزاءه بالخزي. إن إجبار النساء والأطفال على الاستغلال والاستعباد الجنسيين هو الرق في عصرنا الحديث وينبغي معاملته بنفس النفور. لقد أصبح المتجرون بالبشر أكثر تطورا، فينبغي أن نسعى إلى التفوق عليهم في استراتيجياتنا ونُهُجنا. وهذا يتطلب منا العمل الجماعي. الاتجار بالأشخاص، بطبيعته، يتجاوز الحدود الوطنية والقارية، نظرا لوجود أماكن منشأ وعبور ومقصد لجميع الأشخاص المتجر بهم. والتعاون في هذه المسألة أمر حتمي، حيث

لا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده للاتجار بالأشخاص. ويجب أن نؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز وتوحيد المساعدة القانونية الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وستكون مكافحة الاتجار بالأشخاص ناقصة بدون مكافحة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وحكومة زمبابوي ملتزمة بأداء دورها في مكافحة هذه الرذيلة. وتحقيقا لذلك الغرض نقوم بتعديل قانوننا المعني بالاتجار بالأشخاص بغية مواءمته مع بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ولدى زمبابوي لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار مكلفة بوضع خطة عمل وطنية لتسليط الضوء على الأحداث الوطنية الكبرى التي تتضمن اتجارا بالأشخاص من أجل كبح جماح هذه الآفة. ومن المقرر إطلاقها قبل نهاية العام، كما أن زمبابوي في مرحلة متقدمة من التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا.

وتتضمن خطة العمل الوطنية الحالية لزمبابوي أحكاما لتحسين التنسيق والمشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الطوعية الخاصة، من أجل تيسير اتساق وتوحيد التدخلات. وينص قانوننا المتعلق بالاتجار بالأشخاص على توفير المأوى لضحايا هذا الاتجار. وقد تم حتى الآن إنشاء ثلاثة مراكز آمنة في ثلاث مقاطعات، وهناك خطط لتكرارها في جميع مقاطعاتنا السبع.

غير أن هناك بعض التحديات التي تعوق جهودنا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. فيتعين علينا أن نبني القدرات في المؤسسات الوطنية المكلفة بمكافحة الاتجار وتهريب المهاجرين. ويشمل ذلك تزويد موظفي إنفاذ القانون ومسؤولي الهجرة والصحفيين والمدعين العامين وموظفي القضاء بالتدريب في مجال الاتجار بالبشر والتحقيقات والملاحقات القضائية. كما أننا نخطط لإنشاء قاعدة بيانات للاتجار بالبشر وتدريب مستخدميها بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢٢ من أجل مساعدة الحكومة على تعزيز قدرتها على الكشف عن الاتجار بالأشخاص ومنعه.

وكانت زمبابوي قد نظمت قبل جائحة كوفيد-١٩ حملات مناصرة عامة للأفراد من أجل تثقيف وتوعية المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد بشأن الاتجار بالأشخاص. واضطررنا حتما إلى إيجاد طرق بديلة لمواصلة هذه الحملات، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية، وذلك بسبب عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-١٩. وهناك حدود لهذا الحل، وذلك بسبب محدودية وصول العديد من المجتمعات المحلية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة في المناطق الريفية.

إن زمبابوي مستعدة وراغبة في أن تتشاطر خبرتها وأن تعمل مع بلدان أخرى للقضاء على آفة الاتجار بالأشخاص.

السيد قادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى للجمعية العامة وأن أهنئ الميسرين المشاركين، سفيري الفلبين والجمهورية الدومينيكية، على اعتماد الجمعية للإعلان السياسي المعني بتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦).

لقد اختارت المملكة المغربية مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص من منظور عالمي وإنساني، استنادا إلى نهج كلي وعصري يركز على أربعة محاور – المنع والحماية ومساعدة الضحايا وقمع الاتجار بالبشر. وأود أن أسلط الضوء على بعض جهودنا الوطنية في ذلك الصدد.

أولا، أنشأنا في أيار/مايو ٢٠١٩ لجنة وطنية لتنسيق تدابير مكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص. إحدى ولايات هذه اللجنة هي المساهمة في وضع خطة وطنية وآليات فعالة لمعالجة هذه المسألة.

ثانيا، قمنا في ١٩ سبتمبر ٢٠١٦ بسن قانون للاتجار بالبشر، تمت صياغته وفقا لدستورنا الصادر في عام ٢٠١١ وامتثالا لالتزامات المغرب الدولية، التي تجرم الاتجار بالبشر والجنس وتفرض عقوبات بالسجن والغرامات. وبفضل هذا القانون ضاعفنا جهودنا للتحقيق مع المتجرين ومقاضاتهم وإدانتهم.

ثالثا، وفي امتثال تام لاتفاق مراكش بشأن الهجرة، وضع المغرب برنامجا لإدارة تدفقات الهجرة ومكافحة الاتجار عن طريق تعزيز الإدارة

المتكاملة للحدود من أجل الحد من الهجرة غير النظامية؛ وتعزيز آليات المساعدة الإنسانية للمهاجرين في الحالات الطبية الطارئة على الحدود؛ وتنظيم دورات تدريبية للأجهزة الأمنية بشأن قضايا الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر؛ وإنشاء وحدة متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر؛ وإدماج جميع فئات الأشخاص الضعفاء والضحايا المحتملين، وبخاصة النساء والأطفال، في سياستنا المتعلقة بالهجرة.

رابعا، أنشئ برنامج تنفيذي لمكافحة الاتجار والشبكات في إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

خامسا، نحن نيسر وصول أصحاب الشكاوى إلى العدالة.

سادسا، أنشئت وحدات لدعم النساء والأطفال ضحايا العنف داخل الولايات القضائية المغربية، ويجري تعزيزها باستمرار من أجل حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر وتيسير حصولهم على الحماية القضائية.

وأخيرا، أدمجنا في السياسات العامة القطاعية بعدا خاصا بالاتجار بالأشخاص، وأنشأنا آلية لتحديد الشبكات الإجرامية وقمعها، ووضعنا إجراء لنقل الضحايا إلى مراكز للاستقبال والمساعدة تديرها جهات فاعلة اجتماعية.

وإلى جانب اتفاقات التعاون القضائي الثنائية التي وقعناها ويبلغ عددها ٨٠ اتفاقا، صدق بلدي على جميع الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر. كما أننا نحافظ على التزامنا القوي بآليات الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص وانخراطنا الثابت معها. علاوة على ذلك، انضم المغرب إلى برنامج العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي هذا الصدد، أطلق المغرب عدة مبادرات لتفعيل أهداف هذا البرنامج، بما في ذلك بناء القدرات، وإنشاء مجموعات من الخبراء في مجال المساعدة والخدمات، وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين.

بالإضافة إلى ذلك، وضعنا عدة برامج للتعاون وزيادة الوعي على الصعيدين الإقليمي والدولي. على سبيل المثال لا الحصر، لدينا مشروع لتفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين في شمال أفريقيا، والذي أُطلق في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي؛ وحملة توعية عامة للشركاء الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، أُطلقت بالشراكة مع مكتب المدعي العام والمكتب المتعدد الأقطار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وتنظيم أيام لزيادة الوعي بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في عام ٢٠٢٠، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الملكي للشرطة؛ وعقد دورات تدريبية إقليمية متعددة التخصصات لممثلي الإدارات المؤسسية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٩ بالشراكة مع وزارتنا لحقوق الإنسان؛ وتدريب موظفي القضاء وإنفاذ القانون على الاتجار بالبشر، بالشراكة بين الحكومة المغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي الختام، نرحب بعقد هذه المناقشة ونؤكد من جديد التزام المغرب الراسخ والحازم بمواصلة مكافحته لجميع أشكال الاتجار بالأشخاص في إطار تعاون إقليمي ودولي فعال وديناميكي وصارم، وكذلك على الصعيد الوطني.

السيد ميكونين ديميسي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومتي، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). ونود أيضا أن نشكر الممثلين الدائمين للجمهورية الدومينيكية والفلبين على عملهما الدؤوب في تيسير مناقشة الإعلان السياسي المعني بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦) والتفاوض بشأنه، والذي اعتمدناه بالأمس (انظر A/76/PV.37).

إثيوبيا هي بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين. كما أننا نستضيف قرابة مليون لاجئ من عدة بلدان. إن هذه الحالة، يصاحبها ضغط

ديموغرافي وتخلف اقتصادي، تساهم في زيادة كثافة الاتجار بالبشر وتهريبهم. كما أن تكتيكات الجريمة تتغير وتتحدى الآليات الأساسية القائمة للحماية الاجتماعية وإنفاذ القانون. إن ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يتعرضون للعمل القسري والاستغلال الجنسي والإيذاء البدني والنفسي، فضلا عن الظروف المعيشية اللاإنسانية والموت. يحدث هذا ليس فقط على الطرق المؤدية إلى بلدان المقصد ولكن أيضا في زنازين سجون أغنى بلدان المقصد هذه في العالم.

إن السعي إلى الحصول على دخل أفضل هو المحرك الرئيسي للهجرة من خلال القنوات القانونية وغير النظامية على حد سواء. وتسهم الهجرة عبر القنوات غير النظامية في توسيع نطاق الاتجار بالبشر، وهي ناتجة جزئيا عن الآمال الوهمية التي ينشرها المتجرون ووسطاؤهم عن فرص الهجرة. كما لا يمكننا التقليل من شأن التوسع التكنولوجي ودور وسائل التواصل الاجتماعي في جهودهم. وبوصف إثيوبيا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، فقد اعتمدت قوانين متعاقبة تهدف إلى المنع والقمع الشاملين لهذه الجريمة. وإعلاننا الوطني المنقح مؤخرا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين يشمل التجريم والملاحقة القضائية والمنع والحماية وإعادة التأهيل والتعويض والتعاون الدولي. كما أنه ينشئ آلية مؤسسية وطنية شاملة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

فيما يتعلق بالمنع، نحن نركز على الحد من الفقر والتنمية البشرية الشاملة، وقد حققنا نتائج مشجعة في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، نبذل جهودا متضافرة لتوفير قنوات هجرة قانونية وفرص عمل إيجابية في بلدان المقصد. وقمنا بعمل جدير بالإشادة في هذا الصدد مع بعض البلدان في الشرق الأوسط. ونشيد بالبلدان التي تُجري تغييرات جوهرية وتُصلح قوانين العمل فيها من أجل استيعاب الظروف المتغيرة وجعل الهجرة أكثر إنسانية ومنفعة متبادلة. وندعو البلدان الباقية إلى أن تحذوا حذوها، لأن التعاون الفعال في مجال قدرة اليد العاملة على التنقل هو أمر أساسي للحد من الاتجار بالبشر.

والتحدي الآخر المتكرر والواضح بشكل متزايد الذي نواجهه هو المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين في البلدان المستقبلة والترحيل الجماعي لهم. لقد اضطررنا في العام الماضي إلى إطلاق برنامج طارئ لإعادة مهاجرين إلى الوطن بسبب المشاكل التي تهدد حياتهم في بلدان المقصد، والتي هي أحد مظاهر عدم التعاون وغياب السياسات التي تخدم ضحايا الاتجار وتهريب المهاجرين. ولذلك ندعو بلدان مقصد المهاجرين إلى إدراك العامل الإنساني واحترام كرامة المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

وحكومة إثيوبيا، من جانبها، ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز التعاون الدولي لكبح جماح هذه الآفة. وفي هذا الصدد، سنأخذ في الحسبان خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لدى تنفيذ خطة عملنا الوطنية.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببيان لنائب رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، السيد مهير غريغوريان. ونظرا لضيق الوقت، ستتاح النسخة الكاملة من البيان على بوابة البيانات الإلكترونية.

(تكلم بالروسية)

”إنني ممتن للغاية للدعوة إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. فلا يزال الاتجار بالبشر بجميع مظاهره أحد أخطر أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان يلزمنا باتخاذ إجراءات أساسية وعاجلة داخل فرادى الدول وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى أن موضوع جلسة اليوم يؤكد من جديد استعداد المجتمع الدولي للتصدي المشترك للتحديات والتهديدات التي اشتدت حدتها خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

”لطالما كانت مكافحة الاتجار بالبشر في صميم جهود الحكومة الأرمينية. وسياساتنا بشأن هذه المسألة منهجية

ومتسقة. لقد أنشأنا آليات مؤسسية لمكافحة الاتجار بالبشر في مختلف المجالات منذ سنوات عديدة. وقامت الحكومة بتنفيذ خمسة برامج وطنية مدتها ثلاث سنوات منذ عام ٢٠٠٢ وتعمل حاليا على وضع برنامج سادس. وتوجد لجنة لمكافحة الاتجار بالبشر تعمل منذ عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٧ أنشأنا مجلسا يرأسه حاليا نائب رئيس الوزراء. وقد تمت الموافقة مؤخرا على برنامجنا الوطني السادس على الرغم من الظروف الصعبة لجائحة كوفيد-١٩. وواصلت حكومتنا اتخاذ تدابير حتى في حالات الطوارئ لضمان استمرار مكافحة الاتجار بالأشخاص دون انقطاع، مع إيلاء اهتمام خاص لضعف فئات مثل النساء والأطفال والمشردين داخليا الذين تأثروا مباشرة بالحرب الأخيرة التي اندلعت في المنطقة.

”وقد أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لجنة لتحديد هوية ضحايا الاتجار والاستغلال والتي تمنح تعويضات نقدية لضحايا الاتجار. وينبغي أن أشير إلى أن أرمينيا قد حسنت أيضا تشريعاتها في هذا المجال. فلقد اعتمدنا مرسوما يغطي الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢ لتنظيم مكافحة الاتجار بالبشر، وستدخل التعديلات ذات الصلة في قانوننا الجنائي الجديد حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٢، مما سيعزز أيضا فعالية تدابير مكافحة الاتجار بالبشر.

”وأعتبر نجاح مؤسسات دولتنا في التعاون والانخراط النشط مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال إنجازا كبيرا. وبوجه عام، مكافحة الاتجار بالبشر هي أحد أفضل الأمثلة على التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في أرمينيا. ونهجنا المتعدد الوكالات هو مفتاح نجاحنا على جميع مستويات وفي جميع مراحل تحديد هوية الضحايا وإحالتهم ومساعدتهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن تنظيم إعادتهم إلى بلدانهم وعودتهم الآمنة إلى أوطانهم. إن احتياجات الضحايا ومصالحهم تشكل الأساس لجهودنا، وتعزيز التدابير الوقائية، وبخاصة المتعلقة بالاتجار بالأطفال، هو أولوية قصوى.

”في الوقت نفسه، نحن ندرك أن الجهود والتدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية الشاملة للقضاء على هذه الجريمة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد لضحايا الاتجار. ونعتقد في هذا الصدد أن من الضروري تكثيف التعاون داخل الأمم المتحدة وفي الهياكل الأخرى المشتركة بين الدول. وأنا مقتنع تماما بأن هذا الاجتماع سيخدم ذلك الغرض في سياق تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الصادرة عن الجمعية العامة (القرار ٢٩٣/٦٤) والقرارات ذات الصلة“.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بوصفها القرار ٢٩٣/٦٤. ونرحب في هذا الصدد بالاعتماد الذي تم خلال الجزء الافتتاحي (انظر A/76/PV.37) للإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦). وسيشجع التنفيذ العملي لكلتا الوثيقتين على زيادة الفهم الدولي لمسألة الاتجار بالأشخاص وتحقيق تحسين نوعي في التعاون بين جميع الأطراف المشاركة في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية.

كما ننوه بأنشطة مجموعة الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر، التي أُنشئت بمبادرة من بيلاروس بهدف تنفيذ خطة العمل العالمية. تضطلع روسيا بدور نشط في عمل هذه المجموعة وتؤيد الخطوات المتخذة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطارها.

وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود للجرائم المرتبطة بالاتجار، من الأهمية بمكان أن نكثف التعاون الدولي لمكافحته. بيد أن ذلك التعاون ينبغي أن يستند إلى إدراك واضح للصلة بين الاتجار بالبشر والاختلالات المستمرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفرادى البلدان والمناطق، ونمو تدفقات الهجرة غير المشروعة، وزيادة نشاط شبكات الجريمة المنظمة.

لدينا إيمان راسخ بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر – صناعة الجنس المقننة في عدد من البلدان، والطلب المطرد على العمالة الرخيصة وغير المنظمة في البلدان المستهلكة للسلع الحية، فضلا عن انخفاض مستوى معيشة الأسر التي لديها أطفال، وتأنيث الفقر وبطالة الإناث في بلدان المنشأ. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى تدابير صارمة ضد العصابات الإجرامية، التي هي المنظم أو الوسيط الرئيسي في المعاملات غير القانونية التي تشمل السلع الحية. ونعتقد أن هذا النهج الشامل، الذي يشمل المنع ومساعدة الضحايا والمبدأ الثابت لحتمية المعاقبة، هو وحده الذي يمكن أن يكفل نتائج فعالة.

وعلى الرغم من أن مسألة مكافحة الاتجار بالبشر مدرجة في جدول أعمال العديد من المنظمات الدولية وتُناقش بانتظام في مختلف المحافل إلا أننا نؤيد الحفاظ على الدور القيادي للأمم المتحدة في هذا المجال. وننوه في هذا الصدد بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن الناحية العملية، نود أن نرى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى تقدم للدول الأعضاء أكبر قدر ممكن من المساعدة الملموسة في حل مشاكلها القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الواجب مصالح بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. في الوقت نفسه، ينبغي تنفيذ أي مشاريع وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بناء على طلب حكومات الدول المعنية حصرا. فلكل دولة الحق في أن تحدد لنفسها أنسب آلية لمكافحة الاتجار.

إن الاتحاد الروسي حريص على معالجة مشكلة الاتجار بالبشر معالجة شاملة وجامعة، ونؤيد الحوار البناء والموضوعي بشأن جميع المسائل ذات الصلة. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن تحقيق نتائج هامة إلا بالإرادة السياسية الكافية، وتضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والاهتمام المتوازن بمصالح الدول.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور هانسن (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الكرسي الرسولي أن يشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). ويرحب الكرسي الرسولي باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ هذه الخطة بتوافق الآراء (القرار ٧/٧٦) في افتتاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى (انظر A/76/PV.37). فهذا مؤشر على التزام متجدد من المجتمع الدولي بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وهو يتضمن نقاطا هامة بشأن الأسباب الجذرية، وحماية الضحايا، وبخاصة الأطفال، فضلا عن الاتجار والهجرة الدولية. وعلى الرغم من عناصر إيجابية عديدة، يأسف الكرسي الرسولي لأن الإعلان يتضمن لغة مثيرة للجدل بشأن الخدمات الجنسية والصحة الإنجابية ولغة غير واضحة تتعلق بالمسائل الجنسانية. ولذلك فإن التحفظات التي أعرب عنها الكرسي الرسولي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة تنطبق على تلك المصطلحات.

إن مواصلة تنفيذ خطة العمل العالمية تتطلب تقييما للتقدم المحرز والثغرات المتبقية التي تؤثر على الأهداف الأربعة التي تقوم عليها. ويشكل هذا التقييم تحديا كبيرا، نظرا لعدم وجود تقديرات عالمية موثوقة لعدد الضحايا. وعلى الرغم من العدد المتزايد من الدول التي وضعت نظما وطنية لجمع البيانات عن الاتجار بالأشخاص في العقود الأخيرة إلا أن البيانات العالمية لا تزال محدودة، وهذه هي حقيقة تُضعف للأسف إمكانية تحقيق إجراءات دولية أكثر فعالية.

لقد جعلت جائحة مرض فيروس كورونا جهودنا أكثر تعقيدا، لأنها جعلت الضحايا أكثر عزلة وأقل لفتا للانتباه، في حين أدت عواقبها الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم ضعف الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الاتجار بهم. ولا يزال الأطفال، وبخاصة من ينتمون إلى أسر معيشية شديدة الفقر والمحرومين من رعاية الوالدين، يمثلون نحو ثلث ضحايا الاتجار المكتشفين، ولا سيما في أفقر البلدان التي يرتبط فيها الاتجار بالمشكلة الأعم المتمثلة في عمل الأطفال. وتأثير الجائحة على إغلاق المدارس قد أضاف ملايين الأطفال إلى صفوف المعرضين للاتجار. ولا تزال النساء والفتيات يشكلن الغالبية العظمى من الضحايا. فيتم الاتجار بهن أو بيعهن أو إكراههن أو إخضاعهن لأوضاع الرق بمختلف أشكاله وفي مختلف القطاعات، ولا سيما

الاتجار بالجنس. إن القضاء على ممارسات مثل المواد الإباحية والبغاء هو جزء بالغ الأهمية من مكافحة الاتجار، حيث أكدت بيانات ودراسات عديدة بما لا يدع مجالا للشك أنها تسهم في الاتجار.

وعلى الرغم من الحالة المقلقة والتحديات العديدة التي نواجهها، تم إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات الحاسمة. أولا، تم تحديد العديد من العوامل التي تجعل الناس عرضة للاتجار بالبشر بشكل أوضح، وتم وضع سياسات وبرامج شاملة للتصدي لها. ثانيا، هناك وعي متزايد واعتراف قانوني بأنه ينبغي عدم معاقبة الضحايا أو مقاضاتهم على أفعال ربما ارتكبوها كنتيجة مباشرة للاتجار بهم. ثالثا، تم أيضا إحراز تقدم كبير في وضع القواعد القانونية اللازمة للتحقيق مع المتجرين ومقاضاتهم ومعاقبتهم. وأخيرا، تم تعزيز الشراكات بين الدول وأصحاب المصلحة المعنيين. وفي أجزاء كثيرة من العالم يكتسي التعاون بين السلطات المحلية والحكومات الوطنية والمنظمات الدينية أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، العمل المثير للإعجاب الذي تقوم به الأخوات الدينيات، مثل شبكات "تاليثا كوم" الموجودة في ٩٢ بلدا وفي ست قارات، ساعد على معالجة الأسباب الجذرية للاتجار، ورعاية الضحايا، والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون في مكافحة الاتجار وغيره من أشكال الرق الحديث.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): نجتمع اليوم لتقييم التقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر ولتبادل الخبرات وتجارب النجاح في مواجهة هذه الظاهرة البغيضة التي ما زالت تتفاقم رغم وجود خطة عمل عالمية متفق عليها لمكافحتها ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول والشركاء للتصدي لها في ظل قناعة متزايدة بتعارض هذه الظاهرة مع حقوق الإنسان الأساسية.

فمن المؤسف أن الأرقام الواردة في التقارير الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وآخرها التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر لعام ٢٠٢٠، توضح أن الاتجار بالأطفال قد زاد بنسبة تجاوزت ٣٠ في المائة بين الضحايا، بينما تعرض ٥٠ في المائة من الضحايا المكتشفين للاستغلال الجنسي، وتعرض ٣٨ في المائة منهم للاستغلال في العمل القسري، مما يتطلب منا تكثيف الجهود المشتركة وتوسيع دوائر التعاون والشراكات بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف زيادة جهود الوقاية المبذولة في البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، ومن خلال تعزيز التعاون بين نقاط الاتصال الوطنية في تلك الدول وغيرها.

وإيمانا منها بأهمية احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فقد كثفت جامعة الدول العربية من جهودها على مستويات عدة لصياغة منظومة عربية لمكافحة الاتجار بالبشر ترسخ حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، وتقوم على شراكة بناءة بين جميع الفاعلين من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، وتبني على الاستراتيجيات التي يتم رسمها دوليا في الأمم المتحدة وتدفع نحو تنفيذها في إطار يستفيد من الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية والمجتمعية للدول الأعضاء في الجامعة.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، دعمت الجامعة العربية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتشارك في دعم وتنسيق أنشطة الدول العربية في تنفيذ هذه الخطة في مجالات التنفيذ الأربعة، وتعمل على تعزيز صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرع لضحايا الاتجار بالبشر وعلى تحفيز الدول الأعضاء في الجامعة على التبرع بمساهمات مالية سخية لميزانيته. كما تنخرط في كافة أنشطة وآليات الأمم المتحدة في هذا الخصوص. وتتمتع الجامعة بشراكة قوية وتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع أجهزته وهياكله الفرعية.

تود الجامعة العربية أن تشير هنا بالتقدير إلى جهود دولها الأعضاء الوطنية في دعم تنفيذ خطة العمل العالمية، ومنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير انضمام جزر القمر إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الاتجار بالبشر الملحق بها، وتقديم كل من قطر

ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية لتقارير تفصيلية مكتوبة عن جهودها المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، استجابة لطلب الأمم المتحدة، والجهود المشتركة والمنسقة التي تقوم بها دول الجامعة دون استثناء على مدى العشرين سنة الماضية.

لا شك أن جائحة كوفيد-١٩ تشكل أحد التحديات الراهنة التي فاقمت من انتشار الظاهرة، خاصة وأنها اقترنت بالزيادة المطردة في أنشطة شبكات الاتجار بالبشر في منطقتنا العربية، التي استغلت وما زالت تستغل تزامن الوباء مع النزاعات والثورات والصراعات التي يمر بها عدد من الدول العربية وتستمر لتحقيق أغراضها الدنيئة، وبالتنسيق مع أطراف خارجية عابرة للحدود والقارات.

ولعل الوضع الخطير الراهن على الحدود بين بيلاروس وبولندا الذي يعاني منه المهاجرون العرب من سورية والعراق وغيرهما من مناطق النزاعات، رغم حساسيته السياسية، يستوجب من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى على حد سواء دراسة العلاقة المتشابكة المعقدة بين الوباء والنزاعات والهجرة والاتجار بالبشر. وربما يشكل دافعا قويا لإعادة فتح ملف الهجرة، الذي فشلنا في التوصل إلى اتفاق عالمي حوله، إسوة باتفاقنا على خطة عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر واتفاقنا على استراتيجية دولية للتصدي للإرهاب في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذا الجزء. وفقا للقرار ٣٨٢/٧٥، سنستمع الآن إلى عرضين لموجزين من رئيسي حلقتي النقاش. أعطي الكلمة للممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، رئيس حلقة النقاش الأولى.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): كان لي شرف رئاسة حلقة النقاش الأولى لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، بعنوان "خطة العمل العالمية والمشاكل والثغرات الدائمة في مجال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك، في جملة أمور، الاتجار بالنساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، لغرض الاستغلال الجنسي".

وخلال المناقشة دُعي المتكلمون إلى مناقشة التحديات الطويلة الأمد التي ما زلنا نواجهها في جهودنا لمكافحة الاتجار. وطُلب منهم أيضا أن يفكروا مليا في سبب استمرار تلك المسائل وكيف ينبغي لنا أن نسد الثغرات المتبقية في استجاباتنا.

أود أن أكرر شكري للمحاورين الثلاثة الذين أداروا مناقشاتنا، وكذلك للدول الأعضاء والمراقبين عن الجمعية العامة وجميع الأطراف المهتمة على إسهاماتهم في مناقشة الأمس. ويسرني أن أقدم الموجز التالي لحلقة النقاش.

أولا، أكد من جديد العديد من المتكلمين الذين يمثلون الدول الأعضاء التزام حكوماتهم بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وشدد كثيرون على أن المنع هو أحد أهم جوانب الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الاتجار، وأشاروا إلى أن الضعف هو عامل حاسم في دفع عجلة الاتجار بالبشر، مع وجود العديد من المجالات المتقاطعة، وأن الضعف يزداد سوءا بسبب الفقر والتهميش والتمييز وعدم المساواة الاجتماعية. وقد شدد متكلمون آخرون على أن الحد من مواطن الضعف الأساسية والتفاوتات الاجتماعية الكامنة داخل الدول ينبغي أن يكون أولوية، وأعربوا عن قلقهم من أن جائحة مرض فيروس كورونا تفاقم تلك الظروف.

وسلم العديد من المتكلمين بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص، مشيرين إلى أن الفقر والأوضاع الهيكلية والاجتماعية المجحفة هي بعض دوافعه الرئيسية، وشددوا على الحاجة إلى تعزيز تصدينا الجماعي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والهيكلية التي تجعل الاتجار بالبشر ممكنا. وأشار أحد المتكلمين إلى أن القوانين وحدها لا يمكن أن تحل مشكلة الاتجار بالأشخاص، وأنه من الضروري بدلا من ذلك معالجة الأسباب الجذرية، مشيرا إلى أن منافعنا العالمية المشتركة ليست متاحة للجميع في كافة أنحاء العالم بشكل منصف.

وأعرب كثيرون عن قلقهم الشديد إزاء استمرار استغلال النساء والفتيات على وجه الخصوص، وأشاروا إلى صلاته الصريحة بالعنف الجنساني والتمييز الجنسي. وشدد أحد الخبراء على أن الاتجار بالنساء

والفتيات متجذر في التفاوتات الأوسع نطاقا بين الجنسين التي تتجلى في حياة النساء والفتيات بطرق عديدة، وأن العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف يمكن أن تزيد من خطر تعرض النساء للاتجار بهن، مشيرا إلى أن الفهم الأفضل للصلات بين العنف الجنساني ضد النساء والفتيات سيمكننا من منع الاتجار بالبشر بشكل أفضل.

وشدد خبير آخر على دور الأعراف والمعتقدات الاجتماعية، بما في ذلك هيمنة الذكور وسيطرة الرجل على المرأة، وشدد أيضا على أهمية العمل على تغيير معتقدات الناس ومعاييرهم منذ سن مبكرة من أجل معالجة هذه التفاوتات الأوسع نطاقا. ولاحظ الخبير أيضا أن هناك دوافع رئيسية مشتركة للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وأن جهود مكافحة الاتجار ينبغي أن تستخلص الدروس من مختلف الممارسات المستخدمة للتصدي لأشكال العنف الأخرى. بيد أن بعض المتكلمين حذروا من القوالب النمطية الجنسانية وأشاروا إلى ضرورة معالجة مشكلة احتمال عدم الالتفات إلى الرجال والفتيان الناجين من الاتجار، وبخاصة الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي.

واسترعى كثيرون الانتباه إلى حالة المهاجرين الذين ما زالوا يواجهون التهميش والضعف المتزايد في مواجهة الاستغلال والاتجار بالأشخاص. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أن استخدام الهجرة كسلاح سياسي هو أمر غير مقبول. وفي سياق حركات الهجرة الجماعية، شدد عدة متكلمين على أهمية تحسين تحديد هوية الضحايا والتثقيف وزيادة الوعي في مجال تعزيز تحديد الهويات الشخصية، فضلا عن ضرورة التعجيل بتوفير الخدمات للضحايا. وشدد كثيرون على أهمية ضمان مراعاة جميع استراتيجيات مكافحة الاتجار للضحايا والناجين وأن تتمحور حول احتياجاتهم. وأشاروا إلى أهمية إشراك الضحايا والناجين في النظر في جميع استراتيجيات الوقاية والحماية.

وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم إزاء استمرار وتزايد الاتجار بالأطفال. وشدد أحد الخبراء على أهمية تلبية احتياجات الأسر والمجتمعات المحلية عند النظر في استراتيجيات منع تعرض الأطفال للاتجار بالبشر وحمايتهم منه، وعلى أهمية تثقيف وتوعية المجتمعات المحلية بحماية الأطفال الذين يستهدفهم المتجرون بالأشخاص، ولا سيما في تلبية احتياجات أسر الأطفال المعرضين للخطر بوجه خاص، بمن فيهم المهاجرون والأطفال المعوقون. وشدد المتكلم على أهمية توفير الرعاية الطويلة الأجل المراعية للصدمات النفسية، فضلا عن إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وشدد البعض على أن الإفلات من العقاب لا يزال مشكلة مستمرة، لا سيما وأن المتجرين يعدلون نهجهم استجابة لتطور التكنولوجيا والجائحة، قائلين إنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية. ولوحظ أن الاتجار بالأشخاص هو عمل تجاري ربحي، ومن المهم التعاون في إيجاد استراتيجيات لكفالة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. ولفت بعض المتكلمين الانتباه إلى أهمية مبدأ عدم معاقبة الضحايا، مشيرين إلى أن ضحايا الاتجار بالأشخاص كثيرا ما يتورطون في الانتهاكات المرتكبة ضدهم ويعاملون كمجرمين. وشددوا على أن حماية الضحايا تشمل كفالة وصولهم إلى العدالة، الأمر الذي يتطلب بدوره موارد مستدامة وتنمية القدرات، فضلا عن تحسين التعاون الدولي الرامي إلى وضع حد لإفلات المتجرين من العقاب باستمرار.

وشدد متكلمون آخرون على أهمية الأنظمة المالية وإجراء تحقيقات مالية فعالة إلى جانب التحقيقات في جرائم الاتجار بالبشر. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية متابعة تدفقات الأموال. وشدد أحد المتكلمين على أهمية تمكين الضحايا عن طريق استعادة الائتمان المالي وكفالة السلامة المالية، في حين ناقش آخرون الحاجة إلى مصادرة أصول المتجرين وغيرهم من المتورطين في جريمة الاتجار واستخدامها لدفع تكاليف رد الحق إلى الضحايا أو لجهود أخرى لمكافحة الاتجار. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على أنه ينبغي للدول أن تعمل بشكل تعاوني للاستحواذ على الأرباح ومساءلة المتجرين عبر الحدود. وسلم البعض بأهمية تنظيم سلوك الأعمال التجارية فيما يتعلق بالاتجار بسلاسل القيمة العالمية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. وفي

هذا الصدد، أشار أحد المتكلمين إلى أهمية التعاون بين الوكالات المسؤولة عن التمويل وتلك المسؤولة عن حقوق الإنسان، وأهمية إشراك الهيئات التنظيمية المالية على الدوام في الهيئات المشتركة بين الوكالات والهيئات الحكومية الدولية المعنية بالاتجار بالأشخاص. وتحدث عدة متكلمين عن أهمية تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاعين المالي والخاص، مشيرين إلى الطابع المتعدد القطاعات للجريمة. وأكد أحد المتكلمين على أهمية الاستثمار في التعليم.

وأخيرا، أعرب العديد من المتكلمين عن التزامهم بدعم جهود مكافحة الاتجار واتخاذ موقف موحد في مكافحة هذه الجريمة البشعة. وأشار كثيرون إلى أن الاتجار بالأشخاص انتهاك خطير لحقوق الإنسان يجب القضاء عليه وأنه يجب اتخاذ إجراءات، معربين عن تصميمهم على مضاعفة الجهود، ومشيرين إلى أنه لا يمكننا النجاح في مكافحة الاتجار بالأشخاص إلا إذا عملنا بشكل تعاوني وتشاركية.

وأشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لي لإدارة حلقة النقاش هذه. وكان من دواعي سروري أن أقود هذا التبادل المُفيد والحماسي للرؤى. ويحدوني الأمل في أن تستمر مناقشاتنا أمس إلى ما بعد هذه الجلسة وأن تعزز المناقشة المستمرة بشأن كيفية التصدي الجماعي للتحديات الطويلة الأمد المتصلة بالاتجار بالأشخاص.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة ورئيس حلقة النقاش الثانية.

السيد مانالو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أترأس حلقة النقاش الثانية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، المعنون "خطة العمل العالمية والمسائل الناشئة، مثل الاتجار بالأشخاص في سياق كوفيد-١٩، وإساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتيسير الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار بالأطفال لغرض الاستغلال الجنسي على الإنترنت". دُعي المتكلمون في حلقة النقاش الثانية إلى النظر في المسائل الناشئة في هذا المجال، ولا سيما تأثير كوفيد-١٩ وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي مواجهة المشهد سريع التغير الذي تفاقم بسبب المسائل العالمية، بما في ذلك كوفيد-١٩، والهجرة الجماعية، وتغير المناخ، وغيرها، نرى أن أساليب الاتجار وأشكال الاستغلال تواصل التطور.

وأود أن أعرب عن امتناني للمشاركين الثلاثة في حلقة النقاش على ملاحظاتهم المتبصرة، وكذلك للدول الأعضاء والمراقبين لدى الجمعية العامة وممثلي الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية على مساهماتهم. ويسرني أن أقدم الموجز التالي لحلقة النقاش التي أجريناها.

أقر العديد من المتكلمين بالتأثير الشديد لجائحة كوفيد-١٩ في تفاقم أوجه التفاوت الاجتماعي القائمة وزيادة التعرض للاتجار بالأشخاص. ولاحظ أحد الخبراء أن الجائحة أبرزت الصلة الوثيقة بين الاستغلال والحاجة الاقتصادية. وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء تفاقم أوجه عدم المساواة الاقتصادية الهيكلية التي تتحول إلى زيادة في الاتجار بالنساء والفتيات، والعاملين في أسواق العمل غير الرسمية، والمهاجرين وإساءة معاملتهم.

وأعرب كثيرون عن قلقهم العميق إزاء تزايد الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، ولا سيما لإنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، وأعربوا عن عزمهم القوي على معالجة هذا الأمر على وجه السرعة، بما في ذلك عن طريق نشر أساليب إبداعية ومبتكرة لتعقب المتجرين ومحاسبة جميع الجهات الفاعلة في سلسلة الاتجار بالبشر. ولاحظوا بقلق أن جائحة كوفيد-١٩ أدت إلى عدم التحاق الأطفال بالمدارس، وبالتالي زيادة تعرضهم لخطر للتجنيد والاستغلال، ولا سيما عن طريق الإنترنت.

وأعرب عدد من المتكلمين عن بالغ قلقهم إزاء تغير نماذج الأعمال التجارية التي يستخدمها المتجرون، ولا سيما الارتفاع الكبير في إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولاحظ عدد منهم أن المتجرين يستخدمون التكنولوجيا لتجنيد ضحايا الاتجار واستغلالهم، ولا سيما لأغراض الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. كما أقر العديد من المتكلمين بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد

أوجدت تحديات إضافية في الاستجابة لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال تمكين المتجرين من العمل بتكلفة أقل ومخاطر أقل وتعزيز إخفاء هويتهم وقدرتهم على التهرب من الكشف.

ولاحظ بعض المتكلمين بتفاؤل الاستخدامات الإيجابية المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وشدد كثيرون على ضرورة استثمار المزيد من الموارد والاستفادة من التكنولوجيا للوصول إلى أشد الفئات عرضة للاتّجار بالبشر، وتحديد ضحايا الاتجار، والكشف عن الحوادث المحتملة للاتجار بالأشخاص، وتعزيز قدرة سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية على التحقيق مع المتجرين ومقاضاتهم.

وأشار أحد المتكلمين إلى أهمية وجود وحدة للاستخبارات المالية في أي بلد لتحديد المعاملات المحتمل أن تكون مشبوهة دعما للتحقيقات التي تجريها وكالات إنفاذ القانون وكذلك الملاحقات القضائية في قضايا الاتجار بالبشر. وقدم البعض اقتراحات بشأن ممارسات واعدة توظف التكنولوجيا والشراكات المبتكرة في استجاباتهم لمكافحة الاتجار. وأقر عدة متكلمين بأهمية إقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، ولا سيما شركات التكنولوجيا، لإيجاد حلول لجريمة الاتجار بالبشر والتصدي لانتشار إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تجنيد ضحايا الاتجار واستغلالهم.

وأشار أحد الخبراء أيضا إلى الاستخدام الواعد للعدالة الإلكترونية، متى سُمح به قانونا، في توفير سبل إمكانية لجوء الناجين من الاتجار إلى القضاء، وهو تطور تسارعت وتيرته خلال الجائحة. وأقر بعض المتكلمين بالحاجة إلى الموازنة بين نشر التكنولوجيا المحتمل أن يكون مفيدا وضرورة حماية حقوق الإنسان، لا سيما معالجة الشواغل المتعلقة بخصوصية البيانات. وشدد أحد الخبراء على ضرورة بذل العناية الواجبة بشأن استخدام التكنولوجيا في تدابير مكافحة الاتجار، مشيرا إلى أهمية توفير التدريب المناسب على الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا وإيلاء الاعتبار الواجب لكيفية تحديد الأثر السلبي المحتمل لاستخدامها على حقوق الإنسان والتخفيف من حدته. وشددت خبيرة أخرى على ضرورة الإشراك النشط للمستفيدين من الاتجار بالبشر وضحاياه والناجين منه، فضلا عن مقدمي الخدمات على الخطوط الأمامية، في عمليات تصميم الأدوات التكنولوجية واستخدامها لكفالة ملاءمتها للغرض. وأقرت كذلك بأن العديد من منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تستفيد من استخدام التكنولوجيا كثيرا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة لنشرها على نحو مستدام.

وأشار عدة متكلمين إلى أثر أزمة المناخ والنزوح الناجم عن تغير المناخ على الاتجار بالأشخاص، ولا سيما استغلال النساء والفتيات. وأشار أحد المتكلمين إلى أن أوجه الضعف الناجمة عن الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي تتفاقم جراء الكوارث البيئية، كما شدد على أهمية النظر في الصلة بين أزمة المناخ والاتجار بالأشخاص. وأكد المتكلم كذلك أن الاتجار بالبشر مسألة متشابكة ذات صلة بالعديد من مجالات العمل الإنمائي، ولذلك ينبغي إدراجها صراحة في تصميم السياسات الإنمائية وتنفيذها.

وأشار أحد المتكلمين بقلق بالغ إلى عدم كفاية تدابير التصدي للاتجار بالأعضاء، مشيرا إلى أنها مشكلة عالمية تدر أرباحا كبيرة للمتّجرين وتستهدف أشد الفئات ضعفا. وأقر أحد الخبراء بأن هذه المسألة لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي وتتطلب جمع المزيد من البيانات وتحليلها.

وأخيرا، أعرب الكثيرون عن التزامهم القوي بمواصلة العمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة لجريمة الاتجار بالبشر المعقدة والمتغيرة.

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لي لإدارة حلقة النقاش هذه. فمشهد الاتجار بالبشر في تغير دائم، ويجب أن نتكيف بسرعة وبشكل استراتيجي مع تلك التغيرات لنتمكن من مكافحته. ويحدوني الأمل في أن تشجعنا المناقشات التي أجريناها أمس على النظر في كيفية العمل بشكل أكثر ابتكارا وإقامة شراكات أكثر فعالية وتكييف استجاباتنا بسرعة في كفاحنا ضد الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيسين المشاركين وأشيد بهما على ما اضطلعا به من عمل

ممتاز لتمكين اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٧/٧٦) وإدارتهما لحلقتي النقاش الهامتين.

طُلِب ممارسة حق الرد. أود أن أذكّر الوفود بأنَّ البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

السيد كيزاس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): في أعقاب الملاحظات التي أدلى بها ممثل تركيا في وقت سابق، نود أن نكرر ما ذكره وزير خارجية اليونان المناوب بالأمس (انظر A/76/PV.37). وقد شدد من بين أمور أخرى على أن الاتجار بالبشر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي. وتظل اليونان ملتزمة بتحقيق الأهداف الرئيسية لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). بيد أن استغلال المهاجرين لدوافع سياسية يوقع الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال، في قبضة المتّجرين. ومنذ سنوات، ونحن في الخطوط الأمامية على حدودنا البرية والبحرية، وهي أيضا حدود خارجية للاتحاد الأوروبي. وفي بحر إيجه، أصبحنا على دراية بالممارسات اللاإنسانية للمتّجرين بالبشر التي تدعمها سلطات بلدان أخرى أو تشجعها. وأنقذنا أرواح الآلاف من البشر في البحر ونحن عازمون على مواصلة القيام بذلك. وما دامت هناك أطراف ثالثة تسمح بالاتجار بالبشر أو تشجعه، فمن الأهمية بمكان أن نتمسك بإنسانيتنا ونفعل كل ما في وسعنا من أجل الضحايا. واليوم علينا أن نبعث رسالة مفادها أن التعاون والتفاهم فيما بين البلدان المجاورة أمران حاسمان.

السيد بيليبينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): نعتذر لجميع الوفود والمراقبين عن افتقار وفد الاتحاد الأوروبي وبعض دوله الأعضاء لأي قدر من التقدير والاحترام للجميع الحاضرين هنا، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالأشخاص، واستمرارهم في الممارسة الضارة المتمثلة في اخطتاف مختلف المناسبات لمهاجمة بيلاروس. فالاتحاد الأوروبي وبولندا على استعداد للتضحية بهذا الحدث القيم ووقتنا الثمين من أجل دوافع سياسية قصيرة الأجل. ومن المؤسف للغاية أن موضوع الاتجار أصبح أداة ساخرة لسياسة بولندا الخارجية، وأنها جرت أيضا الاتحاد الأوروبي إلى مناوراتها المغامرة. ونأمل أن تعرب الوفود الملتزمة بهذا الموضوع عن شواغلها لتلك الوفود. فاستخدام هذه الأساليب في عمل الأمم المتحدة أمر غير مقبول.

وقد استمعنا جميعا إلى هذه الاتهامات المتطابقة التي لا أساس لها ضد بيلاروس، وكذلك ردود بيلاروس المدروسة والقائمة على الحقائق ممارسة لحقها في الرد (انظر A/76/PV.37). وتواصل بيلاروس التحقيق في الحالة على الحدود مع بولندا وتقييمها. وقد وصفنا في وقت سابق مختلف المخططات التي يستخدمها مواطنو ليتوانيا وبولندا لتنظيم قنوات الهجرة. غير أننا لدينا اليوم أدلة جديدة على أن السلطات في بولندا وليتوانيا استخدمت مواد كيميائية ومبيدات حشرية في خراطيم المياه التي كانت توجهها إلى المهاجرين على حدود بلديهما في ظل الصقيع الشديد. ولدينا مجموعة قيمة من المواد االمسموعة والمرئية لتي تؤكد أنها استخدمت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية الومضية ضد المهاجرين وأطلقت الكلاب عليهم وحرمتهم من النوم باستخدام صفارات إنذار تصم الآذان ومروحيات تحلق على ارتفاع منخفض في وقت متأخر من الليل. وتُظهر تلك المواد الضحايا أيضا وهم يتعرضون للضرب والتعذيب بقساوة على أيدي مسؤولي الحدود الليتوانيين والبولنديين. وقد نشرنا بالفعل بعض أشرطة الفيديو تلك، وستواصل بيلاروس إبلاغ الدول الأعضاء بوقائع انتهاكات القانون الدولي التي تحدث على الحدود مع ليتوانيا وبولندا.

وفيما يتعلق ببيان المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية بشأن الحالة داخل بيلاروس (انظر A/76/PV.37)، نود أن نذكّر المفوض بأن بيلاروس ليست دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

ولم نطلب تعليقات على سياستنا الداخلية، ولا نحتاج إليها. وقد حاولت بولندا وليتوانيا، وحذا الاتحاد الأوروبي حذوهما، عرقلة العمل المتعلق بالقرار ٧/٧٦، بشأن الاتجار بالأشخاص، فضلا عن هذا الحدث الرفيع المستوى المعقود اليوم لتقييم خطة عمل الأمم المتحدة

العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونأسف بصدق لأن الاتحاد الأوروبي اتخذ هذا الموقف المفضي إلى نتائج عكسية ووضع مصالحه السياسية فوق الجهود الدولية لمكافحة هذه الجريمة المروعة.

وبالرغم من كل محاولات بولندا وليتوانيا الواضحة لاستخدام سلطة الاتحاد الأوروبي ستارا لجهودهما الرامية إلى استخدام الهجرة لتحقيق أغراضهما السياسية الخاصة، ستواصل بيلاروس تنبيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى حالات الانتهاكات المؤكدة للقانون الدولي على طول الحدود مع بولندا وليتوانيا وإبلاغ المجتمع الدولي بما تبذله السلطات البيلاروسية من جهود لحل المسألة على نحو يتسم بالشفافية والانفتاح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببعض الملاحظات الختامية باسم رئيس الجمعية العامة.

بهذا نختتم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأود أن أشكر الجميع على مشاركتهم. وأعرب عن امتناني العميق لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وللأمانة العامة، على ما قدماه من دعم في تنظيم هذا الاجتماع المهم وتيسير ترتيباته. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الممثلين الدائمين للجمهورية الدومينيكية والفلبين على إدارة الحلقتين الحواريتين وعرض موجزي المناقشات في هذه الجلسة العامة الختامية.

وبينما كنا نقيّم، في اليومين الماضيين، التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ خطة العمل العالمية، استمعنا إلى الدول الأعضاء وكبار الخبراء في هذا المجال والجهات المعنية التي تمثل مجموعة واسعة من القطاعات. واستمعنا أيضا إلى بعض الناجين، الذين انضم الكثير منهم إلى جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص، جالبين معهم منظورهم الفريد والبالغ الأهمية، فضلا عن شجاعتهم وتصميمهم. وفي حين تمت المناقشات بمهارة وعلى نطاق واسع، طغت بعض المواضيع الرئيسية على المناقشات. وتشمل أهمية البقاء يقظين والتكيف والابتكار لمواجهة الطبيعة المتطورة لتلك الجريمة؛ واستنفار المجتمع بأسره وفق نهج شامل لوضع أطر شاملة يمكنها أن تعالج العوامل المعقدة والمتداخلة التي تسهم في الجريمة؛ ومكافحة أوجه الظلم والتحيزات الاجتماعية والاقتصادية التي تهمش مجتمعات محلية وتجعلها أكثر عرضة للاتجار، مع إيلاء الاهتمام للكيفية التي فاقمت بها جائحة مرض فيروس كورونا تلك التحديات القائمة؛ والإقرار بكون الاتجار انتهاكا مروعا لحقوق الإنسان؛ فضلا عن الاستماع إلى الناجين ودمج وجهات نظرهم في السياسات وجهود التوعية.

وينبغي أن يسترشد عملنا بتلك الاعتبارات والأولويات على مدار السنوات الأربع المقبلة التي تسبق الدورة المقبلة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ويحدوني أمل صادق في أن يكون جميع المشاركين قد استفادوا من مناقشاتنا وأن ما خرجوا به من نتائج سيحفزهم على بذل المزيد من الجهود لمكافحة هذه الجريمة. فلا يزال الاتجار بالبشر أحد الشرور الكبرى في العصر الحديث، واستمراره وصمة عار على الضمير الجماعي للبشرية. وبينما نتعافى من جائحة خلفت آثارا مدمرة، يجب أن نتطلع إلى مستقبل أكثر أمانا وعدلا وإنصافا. ويجب ألا يكون الاتجار بالبشر جزءا من ذلك المستقبل. فلنوحد جهودنا بوصفنا مجتمعا عالميا لمحاسبة الجناة وتحقيق العدالة لضحاياهم وتمكين الناجين منهم. ودعونا نضع معا حدا للاتجار بالبشر.

أعلن اختتام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.